الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية : العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسير
قسم: علوم التسير
رقم: .....

ميدان: العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسير
فرع: علوم التسير
تخصص: تسير عمومي

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمـــي

إعداد الطالبان(ة):
- أسامة سالمي
- خالد همال

تحت عنوان

أثر مشاركة المجتمع المدني في صياغة السياسة العامة المحلية

دراسة الحالة : بلدية سيدي عيسى – المسيلة -

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ(ة): علي دبي	جامعة المسيلة	رئيســا
اسم ولقب الأستاذ(ة): نزيه مهدي	جامعة المسيلة	مشرفا و مقررا
اسم ولقب الاستاذ (ة): رابح مراوني	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

الاهداء

نهدي عملنا هذا إلى:

نهدي هذا الجهد المتواضع إلى كل من قال لا إله إلا الله محمد رسول الله.

سائلين المولى عز و جل أن يوفقنا إلى ما يحب و يرضى.

الذي أنار دربنا وحسن خُلُقنا وعلمنا أن الحياة معركة المنتصر فيها من كان سلاحه العلم و المعرفة.

إلى نبع العطاء... الذي زرع الأخلاق بداخلي و علمني طرق الارتقاء والدي...إلى أمي نبع الحنان...التي ساندتني ووقفت إلى جانبي حتى وصلت هذه المرحلة من التقدم والنجاح...

إلى الذين رفعوا رايات العلم والتعليم وأخمدوا رايات الجهل....إلى أساتذتنا الأفاضل عبر كل السنوات.

نهدي هذا الجهد المتواضع إلى كل من عقدوا أن تحيا الجزائر... شهداء الوطن الأحياء منهم والأموات.

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل

كما أننا ننتهز الفرصة لنتقدم بأسمى معاني الشكر والتقدير إلى الأستاذ المحترم

"مهدي نزيه" على جهوده المتميزة في الإشراف على هذه المذكرة.

وإلى كل من ساهم في إنجاز هذه المذكرة من قريب أو من بعيد.

الفهرس

الفهرس

▪ **الإهداء**.....	
▪ **الشكر**	
▪ **فهرس المحتويات**	
▪ **قائمة الاشكال**	
▪ **قائمة الجداول**	
▪ **المقدمة**	**أ–د**
▪ **الفصل الأول : التأصيل النظري و المفاهيمي للمجتمع المدني والسياسة العامة**	**26 –06**
• **المبحث الأول : المجتمع المدني في الجزائر**	**16–07**
✓ **المطلب الأول** : التعاريف المختلفة للمجتمع المدني وأهم خصائصه	**08–07**
✓ **المطلب الثاني** : مراحل نشأة و تطور المجتمع المدني في الجزائر	**14–09**
✓ **المطلب الثالث** : مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر	**16–14**
• **المبحث الثاني: السياسة العامة المحلية في الجزائر**	**21–17**
✓ **المطلب الأول** : تعريف السياسة العامة المحلية وأنواعها	**18–17**
✓ **المطلب الثاني** : مراحل إعداد السياسة العامة المحلية	**20–19**
✓ **المطلب الثالث** : فواعل السياسة العامة المحلية	**21–20**
• **المبحث الثالث : علاقة المجتمع المدني بالنظام السياسي المحلي**	**25–22**
✓ **المطلب الأول** : إشراك المجتمع المدني في انتاج السياسة العامة المحلية	**22–22**
✓ **المطلب الثاني** : شروط تفعيل مؤسسات المجتمع المدني عند صياغة السياسة العامة المحلية.....	**23–23**
✓ **المطلب الثالث**: دور المجتمع المدني في صنع وتنفيذ السياسة العامة المحلية	**25–23**
▪ **الفصل الثاني : الإطار التطبيقي والعملي لمشاركة المجتمع المدني في صياغة السياسات العامة المحلية**	**48–28**
• **المبحث الأول : تقديم البلدية وهيئاتها وتعريفها**	**32–28**
✓ **المطلب الاول** : نشأة البلدية وتعريفها	**28–28**
✓ **المطلب الثاني**: هيئات البلدية	**31–28**
✓ **المطلب الثالث** : الهيكل التنظيمي للبلدية	**32–32**
• **المبحث الثاني : عرض وتحليل البيانات الميدانية وتفسير النتائج**	**49–33**
✓ **المطلب الأول** : واقع الجمعيات محل الدراسة بنتائج الإستبيان	**35–33**
✓ **المطلب الثاني**: تحليل وتفسير النتائج	**46–35**
✓ **المطلب الثالث** : نتائج الدراسة.....	**49–47**
▪ **الخاتمة**	**52–51**
▪ **قائمة المراجع**	**57–54**
▪ **الفهرس**.....	**60–59**

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال :

الرقم	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	الهيكل التنظيمي للبلدية	**ص 32**

قائمة الجداول

قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	سنوات تأسيس الجمعيات محل الدراسة	ص35
02	الغرض من إنشاء الجمعية محل الدراسة	ص36
03	المجال الجغرافي لنشاط الجمعية	ص36
04	اجتماع الجمعية العامة	ص37
05	الجمعية كطرف أساسي في المجتمع المدني	ص37
06	استجابة السلطات المحلية لمطالب الجمعيات	ص37
07	استشارة السلطات المحلية للجمعيات في مجال تخصصها	ص38
08	تعامل السلطات مع مقترحات الجمعية	ص38
09	مشاركة الجمعية في نشر الوعي و الشعور بالمواطنة	ص38
10	تساهم الجمعية في صنع القرار على المستوى المحلي	ص39
11	اشراك الجمعية في بلورة و تصور احتياجات المنطقة	ص39
12	مساهمة الجمعية في التنمية المحلية	ص40
13	تقديم مساهمات وفق أولوية واحتياجات المنطقة	ص40
14	اقتراح جملة من الإجراءات التي تدعم فعالية النشاط الجمعوي المحلي	ص40
15	تقرب الجمعيات من المجتمع المحلي يمكنهم من التعبير عن توجهاتهم وأيديولوجياتهم ونقلها للسلطة المحلية	ص41
16	زيادة عدد الجمعيات و زيادة مشاركتهم يساهم بشكل جلي وواضح في التنمية المحلية في المنطقة.	ص41
17	من الصائب أن تقوم السلطة المحلية الطلب من الجمعية ان تقوم بنشاطات معينة .	ص41
18	العمل بالقوانين التي تنظم عمل الجمعيات يقلل ويحد من نشاط الجمعيات	ص42
19	إثبات الفرضية الأولى محل الدراسة	ص42
20	مشاركة الجمعية في تحديد مشاكل المنطقة يزيد من وضوحها	ص43
21	مشاركة الجمعيات في تحديد المشاكل واحتياجات المنطقة يساهم في التعجيل بحلها	ص43
22	مشاركة الجمعيات في تحديد مشاكل و احتياجات المنطقة يساهم في الحد من أثارها السلبية.	ص44
23	مشاركة الجمعيات في تحديد مشاكل و احتياجات المنطقة يساهم في الوصول الى أهدافها.	ص44
24	ضرورة مشاركة الجمعيات في تجسيد المشاريع على المستوى المحلي	ص44
25	ضرورة استفادة السلطات المحلية من المعلومات المقدمة من طرف الجمعيات المتعلقة بطريقة تجسيد المشاريع.	ص45
26	مشاركة المجتمع المدني في تجسيد المشاريع المحلية يساهم في الحد من مشاكل الانجاز	ص45
27	مرافقة المجتمع المدني تضمن الجودة في تجسيد المشاريع العمومية المحلية	ص46
28	مشاركة الجمعيات في تقييم السياسات المحلية يقوي الثقة بين المجتمع المحلي و السلطات المحلية.	ص46
29	مشاركة الجمعيات في عملية التقييم يضمن الحصول على اكبر قدر من المعلومات اللازمة لهته العملية	ص47
30	إثبات الفرضية الثانية محل الدراسة	ص47

المـــقدمـــة

مقدمة

مما لا شك فيه أن موضوع السياسة العامة المحلية من المواضيع التي حظيت بالاهتمام في عصر التحولات والإصلاحات لأنه يحدد علاقة الدولة بالمجتمع الحالي ، وهي فكرة لها أبعاد متعددة من بينها أولوية السكان في تدبير شؤونهم المحلية وهذا يفترض وجود مجتمع مدني يشكل قطبا قائما بذاته ومركز لقيادة السلطة الاجتماعية في مواجهة سلطة الدولة والذي يحتم عليها أن تتقاسم معه القرار فإنشاء الجمعيات والمنظمات والأحزاب السياسية تضمن حقوق الإنسان ، لان المجتمع الفعال يشكل ضمانا للديمقراطية ، وعليه فإن مفهوم المجتمع المدني ارتبط بالنضال من أجل الديمقراطية والمشاركة في السياسات المحلية ويعد المجتمع المدني أحد ركائز السياسة العامة المحلية ومقوماتها وبالتالي فقضية المجتمع المدني والسياسة المحلية أصبحت من بين القضايا المهمة المطروحة في الوطن العربي عامة وفي الجزائر خاصة .

حيث تعتبر الجزائر من الدول المصنفة ضمن الديمقراطيات الصاعدة والتي يشتغل فيها المجتمع المدني حيزا في عملية البناء الديمقراطي التي تتطور بشكل ملحوظ خاصة بعد اصلاحات سنة 1989 وفتح المجال أمام التعددية الحزبية ، لذا فان مشاركة المجتمع المدني في صياغة السياسات العمومية الوطنية والمحلية أمرها ضروري لابد من تبنيه و تدعيمه .

فالديمقراطية تعتبر أكبر دليل على انفتاح الدولة على مجتمعها، والتنظيم الإداري المحلي يعد فضاء خصبا للتطبيق العملي ومجالا مناسبا لتنظيم مشاركة المواطنين في الحياة السياسية والإدارية والاجتماعية والثقافية... في إطار السياسة العامة المحلية.

- **الإشكالية :**

إن الإشكالية المطروحة في هذا البحث تنطلق من مسلمة أن المجتمع المدني متغير ضروري لا بد منه لكل ممارسة ديمقراطية و الإشكالية المطروحة في هته الدراسة:

ما أثر مشاركة المجتمع المدني في تفعيل صياغة السياسة العمومية المحلية في بلدية سيدي عيسى من وجهة نظر رؤساء الجمعيات المحلية ؟

وتنبثق عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية كالتالي :

1. ما هو واقع مشاركة المجتمع المدني في صياغة السياسة العمومية المحلية في بلدية سيدي عيسى ؟
2. كيف ينظر المجتمع المدني في بلدية سيدي عيسى لمساهمته في المشاركة في تفعيل صياغة السياسة العمومية المحلية؟

- **فرضيات الدراسة :**

للإجابة عن الإشكالية المطروحة تم صياغة الفرضية التالية :

– يوجد أثر لمشاركة المجتمع المدني في بلدية سيدي عيسى في تفعيل صياغة السياسات العمومية من وجهة نظر رؤساء الجمعيات المحلية.

الفرضيات الفرعية:

1. يعتبر المجتمع المدني شريك أساسي في عملية صياغة السياسات العمومية المحلية في بلدية سيدي عيسى.
2. يعتبر المجتمع المدني في البلدية محل الدراسة أن المساهمة في صياغة السياسات العمومية سيساهم في تفعيلها.

- **أسباب اختيار الموضوع :**

أسباب ذاتية: تتعلق بالرغبة في فهم السياسة المحلية وواقع المجتمع المدني في الجزائر والدور الذي يلعبه في صياغة السياسات المحلية من خلال عملية المشاركة .

أسباب موضوعية: ترتبط بندرة الدراسات الأكاديمية المتعلقة بصياغة السياسات العامة المحلية في الجزائر باستثناء ما هو متوافر في هذا المجال إما أنه عبارة عن دراسة قانونية أو دراسات تاريخية .

العمل على إيجاد أسلوب جديد للتسيير وواضح الأهداف والوسائل يقوم على ارساء الشراكة بين المجتمع المدني والجماعات المحلية لتحقيق سياسة عامة محلية رشيدة تستوعب كافة الاحتياجات والرغبات والاتجاهات المختلفة .

- **أهمية الموضوع :**

لكل عمل أو بحث علمي أهمية، وموضوع المجتمع المدني وأثره في صياغة السياسة العامة المحلية موضوع مهم للغاية وتبرز أهميته في:

– معرفة الأهمية والدور الأساسي للمجتمع المدني باعتباره أقرب هيئة من أفراد المجتمع والتي من خلاله يمكنهم أن التعبير عن توجهاتهم وأفكارهم.

– تساعد العلاقة بين المجتمع المدني والجماعات المحلية والإدارية في تحسين الأوضاع الاجتماعية للمواطنين من خلال التقرب منهم ومعرفة حاجياتهم ومشاكلهم.

– ضرورة توضيح الدور الأساسي الذي يلعبه المجتمع المدني على المستوى السياسي في الجزائر.

- **الهدف من الدراسة :**

يمكن تلخيص أهداف الدراسة في :

- دراسة مدى فاعلية منظمات المجتمع المدني في تحقيق أهدافها اتجاه النظام السياسي المحلي.
- توفير مرجع علمي للباحثين في نفس المجال وإثراء الكم المعلوماتي لدى المطالعين للموضوع .
- الوقوف على واقع المجتمع المدني في الجزائر، من حيث نشأته ومؤسساته وخصائصه.

- **أدبيات الدراسة :**

ورد في موضوع المجتمع المدني الكثير من الأدبيات والدراسات، نذكر أهمها فيما يلي:

- كتاب عبد الوهاب بن خليف : مدخل لعلم السياسة و كتاب مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي لأحمد شكر الصبيحي.
- محاضرات ودراسات تاريخية وأدبية حول الجزائر لأنيسة بركات .

وفيما يتعلق بموضوع السياسات العامة المحلية نذكر ما يلي:

- كتاب مدخل إلى السياسة العامة لعبد النور ناجي الذي تناول فيه مراحل صياغة السياسة المحلية .

-ابتسام قرقاح ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

- مجلة المجتمع المدني والثقافة السياسية المحلية في الجزائر لمنصور مرقومة

- **منهجية الدراسة " المناهج ، الإقترابات "**

1. **المنهج التاريخي** : تم الاعتماد على هذا المنهج لأنه يتناسب مع البحث من خلال معرفة المراحل التاريخية لتطور المجتمع المدني ومعرفة الأحداث والتطورات التي مرت بها مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر .

2. **منهج دراسة حالة** : لغرض جعل الدراسة أكثر صلة بالواقع ونابعة منه ، تم ربطها بواقع السياسات المحلية وتبيان ما إذا كان هناك دور للمجتمع المدني في صياغة السياسة العامة المحلية ، لذا كان لا بد من الاستعانة بمنهج دراسة حالة لجمع المعلومات والبيانات حول هذا الفاعل في التأثير والمشاركة .

3. **الإقتراب القانوني المؤسسي** : وذلك بالرجوع للنصوص القانونية والدستورية والاجراءات التنظيمية للجمعيات .

4. **مقترب الجماعة:** تم الاعتماد على هذا المنهج لأن السياسة العامة المحلية هي حصيلة كفاح جماعات والمتمثلة في مؤسسات المجتمع المدني حيث تعبر عن إرادتها وتسعى لتحقيق مصالحها من خلال طرح مطالب المجتمع ومطالبها على السلطات المحلية .

- **صعوبات الدراسة:**

من بين الصعوبات التي واجهتنا في دراستنا هاته والمتعلقة بموضوع المجتمع المدني والسياسات المحلية في الجزائر نجد ما يلي:

- ندرة وانعدام الكتب ومراجع محكمة تعنى بمثل هاته المواضيع .
- صعوبة الحصول على المعلومات والبيانات اللازمة للدراسة على من طرف الجمعيات محل الدراسة.

- **تقسيم الدراسة:** يقوم تقسيم وتحليل هاته الدراسة على فصلين.

* **الفصل الأول** : يتعلق بالإطار النظري و المفاهيمي للمجتمع المدني والسياسة العامة المحلية وينقسم إلى ثلاث مباحث :

- المبحث الأول تناول نشأة وتطور المجتمع المدني في الجزائر وتعاريف المجتمع المدني المختلفة وأهم خصائصه ومؤسساته الفاعلة
- المبحث الثاني تناول تعريف السياسة المحلية وأنواعها ومراحل صياغتها وفواعلها
- المبحث الثالث تمثل في علاقة المجتمع المدني بالنظام السياسي المحلي شمل مشاركة المجتمع المدني وشروط تفعيله ودوره .

***الفصل الثاني** : يتعرض إلى الجانب التطبيقي من خلال دراسة حالة (بلدية سيدي عيسى بالمسيلة) وقسمناه إلى مبحثين :

- المبحث الأول تناول التعريف بالبلدية وهيئاتها وهيكلها التنظيمي .
- أما المبحث الثاني شمل واقع المجتمع المدني ببيانات الدراسة وعرض وتحليل النتائج ومناقشتها.

الفصل الأول

التأصيل النظري و المفاهيمي

للمجتمع المدني

و السياسات العامة المحلية

تمهيد :

لقد شهد القرن الحادي و العشرين إعادة إحياء مفهوم المجتمع المدني ، حيث أصبح يحظى باهتمام واسع النطاق ضمن الخطاب التنموي المحلي و الوطني و على مستوى المؤتمرات و الدورات نظرا لما يقدمه من اضافات و اسهامات ملموسة اثناء مشاركته و مساهمته في رسم مختلف الخطط و السياسات العامة المحلية بصفته طرفا فاعلا و أساسيا لا يمكن الاستغناء عنه.

حيث سنتطرق في هذا الفصل النظري التأصيل النظري و المفاهيمي للمجتمع المدني و السياسات العامة المحلية وعليه تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث :

- المبحث الاول : المجتمع المدني في الجزائر.
- المبحث الثاني: السياسة العامة المحلية في الجزائر.
- المبحث الثالث: علاقة المجتمع المدني بالنظام السياسي المحلي.

المبحث الأول: المجتمع المدني في الجزائر

عرف المجتمع المدني في الجزائر تحولات مفصلية عديدة ليس منذ نشأة الدولة الجزائرية الحديثة ، وبل أبعد من ذلك بكثير ولكن بسمات وملامح مختلفة شكلتها الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والحضارية لكل مرحلة من المراحل التاريخية التي مر بها.

من خلال هذا المبحث سيتم التطرق الى التعاريف المختلفة للمجتمع المدني،مع ذكر اهم خصائصه، ثم سيتم التطرق إلى التطور التاريخي الذي عرفه في الجزائر عبر مجموعة من المحطات التاريخية التي مر بهااضافة الى ذكر اهم مؤسساته الفاعلة.

المطلب الأول : التعاريف المختلفة للمجتمع المدني .

إن مفهوم المجتمع المدني ليس وليد اليوم وإنما له جذوره العالقة في التاريخ، ورغم ما يلقاه هذا المفهوم من رواج أكاديمي علمي إلا أنه يواجه صعوبة في تأصيل المفهوم وفي تحديد المؤسسات المكونة له لذا وجب تعريفه من الناحية اللغوية والإجرائية الاصطلاحية.

1. **التعريف اللغوي**: كلمة مشتقة من فعل اجتمع، يجتمع، اجتماعا، ويقال اجتمع الشي أي أنظم وتألف[1].
2. **التعريف الاصطلاحي**: تجدر الإشارة إلى أن مصطلح المجتمع المدني مصطلح غربي، يلفظ باللغة الفرنسية " société civil "لذا لا نجد له تعريفا لغويا دقيقا لكونه مصطلح مركب دال على بيئة معينة نشأ وتطور بنشأتها وتطورها وكلمة "société "كلمة لاتينية تعني مجتمع أما " civil " فهي كلمة ذات أصل لاتيني وتعني المواطن[2].

وما يلاحظ أن كلمة " civil"في الترجمة العربية لا تحمل دلالات المواطنة، وإما مدني من المدنية أو المدينة أو التمدن، والمدينة تعني المكان الذي يتجمع فيه الأفراد للعيش معا استجابة للعوامل المختلفة وبالتالي يحتضن الشأن العام. كما يقصد باللفظ "مدني " ألا يقوم المجتمع على السياسة و لا يتحدد بفعل عوامل إيديولوجية أي أن المجتمع المدني يرتبط بأواصر مدنية و فقط[3].

المجتمع المدني: هو جملة المؤسسات السياسية، والاقتصادية، الثقافية والاجتماعية التي تعمل في ميادين مختلفة في استقلال نسبي عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة كالمشاركة في صنع السياسات والقرارات والدفاع عن المصالح الاقتصادية لأعضاء النقابة،ونشر الوعي الثقافي والمساهمة في تحقيق التنمية[4].

إن المجتمع المدني هو ذلك القسم من المجتمع الذي يتضمن النشاط الاجتماعي التطوعي المنظم، الذي يبدأ من حيث تنتهي الأسرة وينتهي عندما تبدأ سلطة الدولة وهو يشمل كل الجهود المنظمة المستقلة عن الدولة والتي تعبر عن مصالح فئات معينة من المجتمع بما لا يتعارض والصالح العام[5].

كما يعرف المجتمع المدني بأنه المجتمع الذي يمارس فيه الحكم على أساس أغلبية سياسية حزبية وتحترم فيه حقوق المواطن السياسية الاجتماعية والثقافية في حدها الأدنى على الأقل[6].

---

[1] ثامر كامل محمد، المجتمع المدني والتنمية السياسية، ط 1 أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،2010،ص 12

[2] عزمي بشارة، المجتمع المدني في الوطن العربي، ط 1 بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،2000، ص 73.

[3] مولود مسلم، المجتمع المدني دراسةنظرية، مجلة العلوم الاجتماعيةوالإنسانية، العدد 9،2004، ص 301.

[4] عبد الوهاب بن خليف: المدخل إلى علم السياسة، دار قرطبة للنشر والتوزيع، المحمدية " الجزائر "،2010، ص 112.

[5] ثامر كامل محمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 38

[6] أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، ط 1 بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،2000،ص 34

يتضح من خلال جملة التعاريف لمفهوم المجتمع المدني أن نستخلص تعريف جوهري هو أن المجتمع الدني يمثل نمطا من التنظيم الاجتماعي والسياسي والثقافي خارجا عن سلطة الدولة ، وتمثل هذه التنظيمات في مختلف مستوياتها وسائط تعبير ومعارضة بالنسبة للمجتمع اتجاه كل سلطة قائمة .....

فهو إذن مجمل البنى والتنظيمات والمؤسسات التي تمثل مرتكز الحياة الرمزية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي لا تخضع مباشرة لهيمنة السلطة ، أي أنه هامش يتسع ويضيق حسب السياق الذي ينتج فيه الفرد ذاته ، تضامناته ،مقدساته وإبداعاته، فثمة دائما هوامش من الحصانة الفردية والجماعية ومسافات تفصل بين المستوى الاجتماعي والمستوى السياسي ، حيث أن هذه الهوامش هي التي يمكن تسميتها مجتمعا مدنيا[1].

– خصائص المجتمع المدني:

للمجتمع المدني عدة خصائص ومميزات تجعل منه قوة فاعلة قادرة على إحداث التغيير الاجتماعي وتكريس الفعالية السياسية والانتقال بالأفراد من موقع السلبية إلى أفراد منظمين ومهيكلين في مؤسسات وهيئات مدنية، ومنه تبرز عدة خصائص للمجتمع المدني متمثلة في:

1. ليكون المجتمع المدني قويا وحيويا لا بد له أن يسعى إلى المحافظة على استقلاليته عن جهاز الدولة والمؤسسات الرسمية.
2. القدرة على التكيف اي قدرة المجتمع المدني على التكيف والتأقلم مع التطورات والتحولات الحاصلة في المجتمع ككل .
3. التفاعل داخل مؤسسات المجتمع المدني.
4. التنظيم المؤسسي من خلال وجود مجموعة من المنظمات والمؤسسات التي تعمل في ميادين مختلفة وباستقلال عن الدولة[2].

[1] ثامر كامل، محمد الخزرجي النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة،ط1،الأردن،دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004 ،ص 108

[2] أحمد شكر الصبيحي، مرجع نفسه، ص 36

المطلب الثاني : مراحل نشأة وتطور المجتمع المدني في الجزائر.

1 . مرحلة ما قبل الاستعمار:

تشير الكتابات التاريخية الى أن المجتمع الجزائري عرف العديد من التكوينات الاجتماعية التقليدية ذات الملامح الدينية والمدنية منذ دخول الإسلام إلى شمال إفريقيا كالمساجد والزوايا والاوقاف، والتي كانت تؤدي ادوارا بالغة التنوع والثراء تشمل مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية و الاجتماعية والتعليمية والتشريعية وغيرها، إلى جانب بعض التنظيمات الأهلية التي عرفت قبل دخول الإسلام لهته البلاد خاصة لدى المجتمعات الأمازيغية مثل تاجماعت، والتويزة وغيرها من المؤسسات الاجتماعية[1].

هذا النمط من المؤسسات عرف نشاطا كبيرا وحركية واسعة في المجتمع الجزائري منذ دخول الإسلام لهته البلاد، حيث أنه حمل إليها أسلوبا جديدا في الحياة يعتمد على مبادي العدالة والحرية والمساواة وروح المسؤولية، حيث يعتبر الدين الإسلامي إطارا تجسدت من خلاله قيم ومبادئ المجتمع المدني على أرض الواقع قبل أن يتناولها الفكر العالمي بالفلسفة والتنظير، فقد ألقى مسؤولية رعاية المصالح العامة على المجتمع ككل بأفراده ومؤسساته[2].

كما حمله واجب الرقابة العامة "السياسية والاجتماعية "تطبيقا لمبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولم يكتفي بمنح حرية التعبير بل جعلها واجبا بحيث يأثم المجتمع إذا اتخذ موقفا سلبيا من التجاوزات التي تحصل فيه من قبل السلطات المختلفة، هذا بالإضافة إلى المنظومة الأخلاقية التي يقوم عليها الإسلام ومنها: العدالة، المسؤولية، الحرية، التشاور، حقالاختلاف، التسامح، التعاون، التكافل.... إلخ وهي القيم التي يقوم عليها المجتمع المدني[3].

هذا اوقد عرف المجتمع الجزائري العديد من التنظيمات والمؤسسات المستقلة عن الدولةومنها على سبيل المثال: المساجد ودور العبادة، الأوقاف، نقابات الحرف والصنائع والتجار جماعات العلماء والقضاة، الزوايا، المستشفيات، جماعات الشطار والعيارين وغيرها من التنظيمات التي وردت في كتب التاريخ الإسلامي والتي كانت تحمل على عاتقها شؤون التربية والتعليم والرعاية الصحية والاجتماعيةوغيرها، مجسدة بذلك مجتمعا مدنيا فعالا يعتمد على نفسه في حل مشاكله ويتدبر أمره دونما حاجة إلى عون الحكومة[4].

ولكن على الرغم من وجود هذه التنظيمات التي جسدت المجتمع المدني في صورته التقليدية ،غير أن هذه البنى كانت مندمجة ومتمازجة مع المجتمع الأهلي والسياسي والدولة بشكل كبير ،مما أخر التفريق بين المجتمع والدولة حتى منتصف القرن التاسع عشر ،أين ظهرت ملامح جديدة لبعض التنظيمات المستقلة عن الدولة كالدوريات والجمعيات والصالونات الفكرية السياسية واشتد عودها في العقود الأولى من القرن الماضي وهي كلها متأثرة بالنموذج الغربي ،هذا الأخير الذي روج مجموعة كبيرة من رواد النهضة العربية من خلال احتكاكهم بالثقافة الغربية وانبهارهم بها ،ودعوتهم إلى إصلاح مجتمعاتهم على ضوء ما شاهدوه من حضارة وتطور غربي على مختلف الأصعدة الاجتماعية والثقافية والسياسية ....وإن لم يذكروا المجتمع المدني اصطلاحا غير أنهم اشاروا إلى ما يوحي إليه[5].

وقد تعددت الجمعيات والتنظيمات وتنوعت أهدافها ومساراتها بين الأدب والثقافة أو السياسة، كما عرفت تعددية سياسية منذ القرن العشرين وذلك نتيجة للسياسات التي مارستها الدولة العثمانية ومن أبرزها المركزية الشديدة وسياسة التتريك التي استفزت أبناء

[1] كمال عجالي، مساهمة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في الحفاظ على الهوية الوطنية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة العدد 2001،16، ص 103

[2] محمود بوسنة، الحركة الجمعوية في الجزائر، نشأتها وطبيعة تطورها ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن والتنمية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري،قسنطينة، العدد 17، 2002، ص134

[3] أنيسة بركات، محاضرات ودراسات تاريخية وأدبية حول الجزائر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد،الجزائر،1995، ص 79.

[4] علي عبود المحمداوي وحيدر ناظم محمد، مقاربات في الديمقراطية والمجتمع المدني، دراسة في الأسس والمقومات والسياق التاريخي، صفحات للدراسات والنشر،دمشق،2011، ص 29.

[5] كمال عجالي: مرجع سبق ذكره، ص 105.

القوميات المتعددة داخل الدولة لتشكيل تنظيمات علنية وسرية، ومنهنا بدأ المجتمع التقليدي يتلاشى لتحل محله حالة من التخبط والفوضى غير واضحة المعالم حيث فقد المجتمع بنيته[1].

2 . مرحلة الاستعمارالفرنسي:

جسدت بداية الاستعمار الفرنسي مرحلة من التحولات التي ارتبطت بظروف الاستعمار والمقاومة الشعبية ومحاولة طمس الهوية الثقافية للمجتمع الجزائري، وهو ما انعكس على المجتمع المدني التقليدي الذي بدأت مؤسساته تتلاشى بالتدريج، فقبل الغزو الفرنسي كان التعليم مثلا يعتمد على الأوقاف في النهوض بمهمته، ولذلك وضع المستعمرون أيديهم على الأوقاف الاسلامية فتقلص دور التعليم الى أن اختفى معظمه، خصوصا في المدن وبقي محصورا فقط في بعض المساجد والزوايا القائمة في المناطق الجنوبية والجبلية[2].

عرف المجتمع المدني في الجزائر خضوعا كبيرا للمستعمر الفرنسي وخاصة من جانب القوانين، إذكانت الجزائر تعيش تحت تعسف قانون الأهالي الذي كان يحرم الجزائريين من التمتع بالحريات الأساسية التي تسمح لهم بممارسة حقوق المواطنة وقد كان القانون الفرنسي يعتبرهم مجرد رعايا ولا يمكنهم أن ينشدوا الحرية أو المدنية ولا حتى الجمعيات والنوادي الثقافية والفنية، غبر أن ذلك لم يمنع من ظهور بعض التشكيلات المدنية الحديثة في أواخر القرن التاسع عشر "جمعيات، أحزاب، نوادي ...." وإن كان ذلك بشكل سري في الغالب[3].

وقد أعطت السلطات الفرنسية إذنا بتكوين الجمعيات منذ أوائل القرن العشرين إثر صدور قانون 1901 الذي يعد الإطار الأساسي لكافة التنظيمات سواء في فرنسا أو مستعمراتها والذي يحدد كيفية إنشاء وتسيير وحل الجمعيات. وقد ترأس هذه الجمعيات في الظاهر بعض الجزائريين المتجنسين بالجنسية الفرنسية والمتخرجين من المدارس الفرنسية فظهور الجمعيات إذن كان في أوساط المثقفين المعروفين بالاندماجيين، وذلك من خلال إنشاء العديد من النوادي الثقافية التي كانت عنصرا فاعلا بشكل كبير في توسيع وتعميق الحركة[4].

على العموم فان مرحلة الاستعمار الفرنسي قد عرفت ظهور عدة جمعيات تقليدية كالزوايا و الكتاتيب في بداية القرن العشرين على التحديد ،واقتصر مجال تدخلهما عموما على النشاط الأخلاقي ،الخيري ،التعاوني ذي المنفعة العامة كالتويزة مثلا ،وكثيرا ما عملت الرأسمالية الكولونيالية إلى تهميش هذه الجمعيات أو استعمالها خدمة لمصالحها وترسيخ تواجدها وبسط نفوذها ،تلتها بعد ذلك العديد من الجمعيات نخبوية مختلطة جزائرية أوربية ،حضرية واندماجية ، ثم بعد ذلك جمعيات جزائرية أهلية مطالبة بهويتها المسلمة مضادة التواجد الاستعماري ،نشطت وناضلت داخل الجمعيات الرياضية والثقافية غلى وجه الخصوص ، ثم تحولت معظم هذه الجمعيات إلى حركة اجتماعية كرست جهودها للالتزامبالنضال السياسي والإيديولوجي[5].

والحقيقة أنه يمكن القول بأنه وحسب رأي الكثير من المؤرخين والباحثين فقد كان يوجد مجتمع مدني جزائري حقيقي ،رغم ضعف إمكانياته خلال الفترة الاستعمارية مثل جمعية العلماء الجزائريين ،الكشافة الإسلامية ، الاتحاد العام للعمال الجزائريين ،وفي مثل هذه

[1] الحبيب الجنحاني، المجتمع المدني بين النظرية والممارسة، عالم الفكر، مجلد 27، العدد 3،1999، ص 38.

[2] الحبيب الجنحاني، مرجع نفسه، ص42.

[3] عمر دراس، الظاهرة الجمعوية في ظل الإصلاحات الجارية في الجزائر، واقع وأفاق، المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجية والعلوم الاجتماعية، العدد 28، 2005 ص 29.

[4] بوجمعة غشير، الإطار التنظيمي للجمعيات في الجزائر، ندوة المبادرة العربية من أجل حرية الجمعيات،عمان،1999، من موقع:
www.arabifa.org/arabifa.nsf.aseatchiview

[5] ساسي سقاش، الجمعيات البيئية في الجزائر ودورها في حماية البيئة، رسالة ماجستير، قسم الحقوق، جامعة منتوري،قسنطينة، 2000 ص 41

الظروف لا يمكن للعمل الجمعوي أن يكون ملتبسا بالسياسة ،ولا الضغوط الإدارية التيعملت عليها فرنسا ،وهكذا كانت مؤسسات المجتمع المدني الجزائري تتوفر على مواصفات المجتمع المدني الحقيقي[1]، رغم أن المجتمع الجزائري ككل كان يرضخ تحت الاستعمار الفرنسي ،فقد كانت جهودها مركزة على المطالبة بالاستقلال والدفاع عن الحرية والهوية الثقافية ،وأجلت حركات التحرر الحديث ظهور سمات مجتمع الاستقلال المنشود ،حيث تغيرت الأهداف والمعطيات السوسيولوجية التي تبلور على إثرها إعادة توزيع الأدوار الاستراتيجية والسياسية التي كانت تتنازعها التيارات السياسية التقليدية لتنصهر جميعا في بوتقة واحدة اسمها جبهة التحرير الوطني[2].

3 . مرحلة ما بعد الاستقلال:

أ . فترة الستينيات :

لقد عرفت الجزائر غداة الاستقلال أوضاعا صعبة لم تؤهلها لأن تجعل لنفسها منظومة قانونية خاصة بها، ولهذا أبقت على القوانين الفرنسية التي كانت سارية قبل الاستقلال وعملت على تبنيها، بما فيها قانون 1901 الخاص بالجمعيات.

وعند صدور أول دستور للبلاد سنة 1963 الذي نص على ضمان الدولة لحرية تكوين الجمعيات غير أن حزب جبهة التحرير الوطني كان يعرقل ويحظر كافة أشكال التنظيمات الشعبية المستقلة الخاصة بالمجموعات الاجتماعية المختلفة خارج نطاق الدولة حيث أن السلطة السياسية تعتبر نفسها الممثل الوحيد والشرعي للمجتمع وأي محاولة تنظيم ذاتي موازي أو منافس يقوم به المجتمع تواجهه حرب شرسة[3].

ونتيجة لهذه القناعة السياسية التي كانت تضيق على الحركة الجمعوية، أصدرت وزارة الداخلية تعليمة وزارية في 2 مارس 1964 تتضمن تعليمات تحث الولاة على فتح تحقيقات خاصة ودقيقة حول كل الجمعيات المصرح بها مهما كانت طبيعة نشاطها بهدف معرفةحقيقة الأهداف التي تسعى لتحقيقها، وبفعل هذه الممارسة الإدارية تحول مضمون هذه التعليمة إلى سلطة تقديرية لمنح تراخيص إنشاء جمعيات[4].

ولهذا بعد انتهاج النظام الاشتراكي في ظل الأحادية الحزبية ودورها القيادي أصبحت هذه الجمعيات والمنظمات من القوى الاجتماعية للثورة التي تعمل تحت توجيه الحزب، وتعتبر الامتداد الطبيعي له لتحقيق الهدف المرسوم، وهو تحيق التحول الاجتماعي وبناء الاشتراكية والدفاع عنها، وإن تعزيز التحالف بين العمال والفلاحين والجنود والشباب والعناصر الوطنية الثورية سيكسب الثورة مناعة تامة ويمكنها من التقدم بكل ثبات في طريق الاشتراكية[5].

فقد خرج المجتمع الجزائري من سيطرة الاستعمار ليدخل في سيطرة الحزب الواحد، الذي سيطر إيديولوجيا وسياسيا على تنظيمات المجتمع المدني ومنع إنشاء أي تنظيم أو جمعية لا تتماشى مع مبادئه، فاستمر التحكم في المجتمع المدني ولكن في ظل السياسة الوطنية[6].

[1] فاروق حميدشي، الجماعات الضاغطة، ديوان المطبوعات الجامعية،1998، ص 29.
[2] ساسي سقاش، المرجع نفسه، ص 42.
[3] محمود بوسنة، مرجع سبق ذكره، ص 141.
[4] المادة 19 من دستور 1963.
[5] أنيسة بركات، مرجع سبق ذكره ص 185.
[6] فاروق حميدشي، مرجع سابق، ص 29.

ب . فترة السبعينيات:

اتسمت هذه المرحلة بعملية دولنة المجتمع أي سيطرة الدولة واحتكارها لمختلف المؤسسات والهياكل الاقتصادية وفضاءات التنشئة الاجتماعية، وتأميمها بواسطة خلق جهاز تشريعي وقانوني يبطل المحاولات التنظيمية الغير رسمية التي تريد أن تنشط خارج الإطار المؤسساتي والحزب الواحد، هذا الإجراء يوضح موقف الدولة من الجمعيات الموازية عن طريق فرض الاعتماد المزدوج والموافقة الرسمية من طرف الوالي ووزير الداخلية لأي جمعية تريد أن تنشط خارج مؤسسات الدولة وحزب جبهة التحرير الوطني[1].

بصدور قانون الجمعيات سنة 1971 تم الدخول في مرحلة جديدة من سيرورة المجتمع المدني الجزائري انتهى فيها العمل بأحكام القانون الفرنسي الشهير سنة 1901 ، وقد تحدد من خلاله شكل حقل العمل الأهلي وصياغته ،خاصة المادة الثانية منه التي تقيد مجال العمل الأهلي بطريقة حاسمة وتميزه وتخضعه لتشريع جديد قمعي وصارم يخول للسلطات العامة وجبهة التحرير الوطني حقا مطلقا في إنشاء أي جمعية أو حلها ،وسرعان ما وجد سلاح خطير لتحقيق ذلك وهو ضرورة الحصول على موافقة مسبقة مما سهل على السلطات إبقاء أو استبعاد من تشاء من حقل العمل الأهلي[2].

وقد تم في ظل هذا القانون إنشاء جمعيات عديدة خاصة الجمعيات الرياضية وجمعيات أولياء التلاميذ، غير أن الجمعيات الخيرية والدينية ورابطات الشباب كانت قليلة، كما عملت الدولة في هذه الفترة على إنشاء جمعيات تابعة لها أو للحزب ونشرها في كافة أنحاء الوطن على مستويات مؤسسية مختلفة، وقد كانت أهداف هاته الجمعيات هي الدعم غير المشروط للدولة، كما كانت أداة فعالة للإشراف على المجتمع ومراقبته[3].

فترة الثمانينيات:

لقد أدت النظرة القاصرة للسلطة السياسية التي كانت تقوم على اعتبار العمل الجمعوي نشاطا يزاحم السلطات وامتيازات الإدارة وعلى وجوب إخضاعه لرقابة الإدارة وعدم خروجه عن تصوراتها الرسمية إلى تهميش دور المجتمع المدني ،فكانت نتائج هذه الإجراءات الاحتكارية ومركزية سلطة القرار تتمثل في إفقار وهشاشة الحياة الجمعوية ومنع بروز هياكل ومؤسسات وسيطة كالجمعيات مما وسع الفجوة بين الدولة والمجتمع ، وبالتالي أحدث ذلك سخطا اجتماعيا واحتجاجات فوضوية أدت الى تعطيل نمو الثقافة الديمقراطية والمشاركة في الحركة الجمعوية ،وتحولت المنظمات الجماهيرية إلى وسائل مميزة للحصول على الترقية الاجتماعية والامتيازات المختلفة فجاء ميثاق 1986[4].

لقد أدى هذا القانون إلى الاعتراف بمبدأ الوجود القانوني لأية جمعية، إلا أن هذا الوجود مشروط بإجراءاتالاعتماد من طرف السلطات العمومية، ورغم النقائص التي يمكن ملاحظتها حول هذا القانون إلا أنه أدى إلى خلق ديناميكية في العمل الجمعوي، حيث تأسست عدة جمعيات وطنية أو محلية في مختلف الميادين مهنية، ثقافية، إنسانية اجتماعية دينية، حقوق الإنسان[5]....

وعلى هذا يمكن اعتبار هذه المرحلة بداية لانفراج المجتمع المدني بسبب تراجع الدولة عن هيمنتها وإرخاء قبضتها على عدة ميادين فسحت بذلك المجال للنشاط الجمعوي كنوع من الشراكة الاجتماعية والتكامل بين جهود المجتمع المدني والدولة في تنمية وسد العجز

[1] عمر دراس، مرجع سبق ذكره، ص 29.
[2] الميثاق الوطني الجريدةالرسمية، العدد 61،1967، ص 903.
[3] الميثاق الوطني، مرجع سبق ذكره، ص 904.
[4] محمود بوسنة، مرجع سبق ذكره، ص 238.
[5] محمود بوسنة، مرجع نفسه ص 234.

والنقص القائم في تلك المجالات ، وعليه بدأت مؤشرات التغيير تظهر في منتصف الثمانينات عندما أدركت السلطات أن الميثاق الوطني لم يعد يتماشى مع التغيرات في الأوضاع الداخلية والدولية ،حيث أن أحداث أكتوبر 1988 مثلت منعرجا حاسما في التحولعن النهج الاشتراكي ودخول الجزائر عهد التعددية الحزبية وذلك بصدور دستور 1989/02/29 وفتح المجال أمام حرية التعبير وإنشاء الجمعيات والأحزاب السياسية[1] .

مرحلة التحول الديمقراطي والتعددية الحزبية:

في سياق التحولات الجوهرية التي كانت الدولة الجزائرية تمر بها في بداية التسعينيات والتي أقرها دستور 1989، صدر القانون رقم 31 /90 بتاريخ 04 /1990/12 المتعلق بالجمعيات والذي ألغى القانون السابق 87/15 وفتح هذا القانون المجال لإنشاء الجمعيات بمختلف أنواعها من أجل ترقية الأنشطة ذات الطابع المهني، الاجتماعي، التنظيمي، الديني، الثقافي والرياضي.

وقد شهدت الجزائر ميلاد العديد من الجمعيات بعد الإعلان مباشرة عن القانون الجديد حيث بلغت سنة 1996 حوالي778جمعية ذات طابع وطني وبلغ عدد الجمعيات المحلية حوالي 42116 جمعية في مختلف المجالات[2].

إن هذه القفزة في زيادة عدد الجمعيات تعكس التحولات الكبيرة التي عرفتها الجزائر بالتخلي عن النظام الاشتراكيوالاتجاه نحو التعددية الحزبية إذ فتحت الإصلاحات الدستورية المجال لظهور الأحزاب السياسية ،كما سمحت بظهور عدد هائل من الجمعيات في مختلف المجالات الموجودة في المجتمع ،حيث مكنت هذه التغيرات بوضع حد لاحتكارات عديدة كانت تمارسها الدولة في عدة قطاعات ،مما شكل انسحابا سريعا للدولة من عدة مجالات كانت حكرا لها منذ الاستقلال وهو أمر إن كان ظاهره مجالا خصبا لظهور مجتمع مدني حقيقي ،فاعل وقوي ،غير أنه في الواقع ضعيفا وبقي تابعا للدولة[3] .

لقد شكلت أحداث أكتوبر تحولا تاريخيا في مسار المجتمع المدني الجزائري، حيث فسح الدستور الجديد مجالا لانتعاش المجتمع المدني وحرية تكوين الجمعيات وحرية التعبير وتبنت الدولة مشروع التحول الديمقراطي الذي كان عاملا أساسيا في إثارة الاهتمام بفكرة المجتمع المدني، وانتشاره الواسع كمفهوم على مستوى الخطاب الفكري والسياسي والإعلامي وحتى السلطة في حد ذاتها. لقد انسحبت الدولة من العديد من المجالات التي كانت تشغلها وتفرض فيها هيمنتها ووصايتها على المجتمع تاركة المجال لعديد من التنظيمات التي ظهرت وتزايدت بشكل كبير[4].

استمر العمل بقانون الجمعيات 90 /11 إلى غاية هبوب رياح الربيع العربي في الدول العربية المجاورة، أين وجد النظام السياسي في الجزائر مجبرا على تبني حملة من الإصلاحات بهدف امتصاص الضغط الذي يعانيه تحت تأثير المتغيرات الجديدة التي تعرفها العديد من الدول العربية في ظل ما يطلق عليه اسم الربيع العربي، حيث سارع النظام السياسي إلى تعديل جملة من القوانين أهمها قانون الأحزاب وقانون الجمعيات وذلك بعد جملة من المشاورات والمناقشات، وقد صدر في هذا السياق القانون رقم06/12 المؤرخ في 2012/01/12 المتعلق بالجمعيات[5].

---

[1] عبد الناصر جابي، النظام السياسي الجزائري، المجتمع المدني بين السياسة والانتقال، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء،1998، ص 200.

[2] عبد الناصرجابي،مرجع سابق، ص 202

[3] سعد الدين إبراهيم، تقديم لسلسلة دراسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، مركز ابن خلدون بالاشتراك مع دار الأمين للنشر والتوزيع،القاهرة،1995،ص22.

[4] بدر حسين شافعي، الديمقراطية في الوطن العربي، مجلة الديمقراطية، العدد 4،2001، ص 244.

[5] أيمن إبراهيم الدسوقي، المجتمع المدني في الجزائر، مجلة المستقبل العربي، عدد 259،2000، ص 74.

بالعودة إلى إجراءات تأسيس الجمعيات في هذا القانون نجد الموافقة المسبقة من السلطات العمومية يعطيها الحق في قبول اعتماد الجمعية أو رفضها وهذا الحق يفتح الباب لتعسف الإدارة في منح الاعتماد لمن تشاء من الجمعيات ،بالرغم من أن المشرع قد ألزم الجهات الإدارية بتقديم أسباب رفض الاعتماد الجمعيات أو حلها ،أما من حيث الأشخاص المكونين للجمعيات فالمشرع قد بالغ في عدد الأفراد الواجب توافرهم لتشكيل الجمعيات خاصة في الجمعيات ما بين الولايات والجمعيات الوطنية حيث طلب ما بين 12الى 25 عضوا وهذا زاد الأمر صعوبة حيث أن المتعارف عليه أنه بالإمكان تشكيل جمعيات حتى بأعداد أقل[1].

كما أن المشرع قد سعى من خلال هذا القانون إلى الفصل بين الأحزاب السياسية والجمعيات ،وجعل التواصل بينهما سببا من أسباب تعليق نشاط الجمعيات ،فالمشرع قد قضى من الناحية النظرية بضرورة حل جميع الجمعيات في الجزائر ،والجميع يعلم أن الجمعيات في الجزائر إما تابعة لأحزاب سياسية ،وإما أن تسبح في فلك النظام ، كما ينادي بالاستقلالية المتطرفة للجمعيات عن مختلف الفواعل الاجتماعية بما في ذلك الدولة هذا من جهة ومن جهة أخرى العودة إلى أحكام المادة 29 نجده ينص على المساعدات التي تقدم من قبل الدولة والولاية والبلدية[2].

كما أنه خضوع أنشطة الجمعية وكشوفاتها المالية لرقابة المراقب المالي ومجلس المحاسبة يعد تدخلا صارخا في حرية العمل الجمعوي ويمس بفكرة استقلالية حركات المجتمع المدني عن الدولة ، وأيضا بالنسبة المساعدات التي تقدم من طرف الدولة في ضوء هذا القانون لم يحدد لها أسس علمية وتقنية لتقديمها بل تركها سلطة تقديرية للإدارة وأصبحتمويل الجمعيات لا يعتمد على نشاط الجمعياتوبرامجها وحركاتها على المستوى الوطني والمحلي ،بل أصبحت معايير التقييم تقاس بمدى الولاء والتبعية السياسية وهذا ما عصف بفكرة استقلالية حركات المجتمع المدني في الجزائر[3].

[1] بن ناصر بوطيب، النظام القانوني للجمعيات في الجزائر، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، " تاريخ الزيارة 15 / 01 / 2019 "،

[2] محمد هناد، النظام السياسي الجزائري قطيعة أم استقرار، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء،1998، ص 105.

[3] عبد الوهاب بن خليف، المدخل إلى علم السياسة،الجزائر، دار قرطبة للنشر والتوزيع،2010، ص 116.

المطلب الثالث: مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر.

بعد تعريف المجتمع المدني وتحديد خصائصه يمكن التطرق إلى مؤسساته، فتحقيق الاستقرار السياسي يقترن بالإيجاد مؤسسات سياسية، تنظم المشاركة السياسية بتوسيع المساهمة الشعبية في صنع السياسات العامة والقدرة على معالجة الأزمات في المجتمع عبر تحقيق الديمقراطية[1].

حيث تتمثل مؤسساته فيما يلي:

1. **الأحزاب السياسية:** إن اعتبار الأحزاب السياسية أحد مكونات المجتمع المدني، قد أثار جدلا كبيرا وسط الباحثين والمفكرين حيث أن الكثير منهم اعتبر أن الأحزاب السياسية لا تدخل في تشكيل المجتمع المدني، وأن ما يميز المجتمع المدني ليس فقط استقلاله من الدولة وإنما كذلك عن المجتمع السياسي، وهو ما يعني في جوهرة النظام الحزبي وفي ذلك يقول " إن شبكات التنظيمات في المجتمع المدني يمكن أن تشكل تحالفات مع الأحزاب ولكن إذا ما هيمنت عليها الأحزاب فإنها تفقد وضع نشاطها الأساسي[2].

ويرجع سبب إقصاء الباحثين والمفكرين للأحزاب السياسية عن دائرة المجتمع المدني، إلى كون هدفه هو السعي للوصول إلى السلطة غير أنه على النقيض من ذلك ثم يحاول إقحام المكون الحزبي في بنية المجتمع المدني، لدوره المحوري والفعال في إنعاش الكثير من جوانب الحياة الاجتماعية والثقافية من خلال تنظيم العديد من الأنشطة والمساهمات كما تقوم الأحزاب بدور تبشيري واسع لنشر الوعي السياسي والاجتماعي[3].

وبشكل عام فإن الرأي الذي يؤيده الكتاب ضمن هاته الدراسة، هو المرجح من قبل الدراسة أن الأحزاب السياسية يمكن أن تكون أحد مكونات أو ضمن بنية المجتمع المدني طالما أنها تساعد وتساهم في النشاط المدني إلى جانب المجتمع المدني لخدمة الأفراد وتساهم في عملية التنمية السياسية[4].

2. **النقابات المهنية والعمالية:** تعتبر النقابات مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني وذلك لعدة اعتباراتمنها، موقعها المركزي في العملية الإنتاجية والخدمية، وبالتالي فهي تمثل القدرة على إصابة الدولة بالشلل إذا ما قررت القيام بالإضراباتعامة، هذا فضلا عن العضوية فيها، حيث تظم أكثر الشرائح تعليم في المجتمع، كما أنه لهذه النقابات بعدها القومي على المستوى الإقليمي إضافة إلى علاقاتها الخارجية، مع التنظيمات المماثلة على الصعيد العالمي مما يمنحها المزيد من القوة والدعم.

ويعرف بعض المفكرين بأنها " مؤسسة تجمع بين مجموعة من الأشخاص بهدف الدفاع عن مصالحهم "[5] ، فالنقابات لا تهدف إلى الربح ولا الوصول إلى السلطة ، بل الدفاع عن مصالحها وتشمل نقابات الأطباء،المهندسين،الصيادلة،المحامين،الصحافيين، والمعلمين ... وغيرها.

3 . الجمعيات والاتحادات: الجمعية أو الرابطة هي الأخرى من أهم تشكيلات المجتمع المدني، والجمعية هي تعبير سياسي اجتماعي يطلق على تجمع عدة أشخاص للدفاع عن مصالحهم المشتركة أو تحقيق فكرة مشتركة ضمن حدود معينة واضحة، وتنوعت نشاطاتها

[1] ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة،عمان، دار مجدلاوي،2004، ص 113.

[2] سمية أوشن، دور المجتمع المدني في بناء الأمن الهوياتي في العالم العربي " دراسة حالة الجزائر "، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة "كلية الحقوق والعلوم السياسية " 2009 /2010، ص 45.

[3] سمية أوشن، مرجع سبق ذكره ص 46

[4] عبد الوهاب بن خليف، المدخل إلى علم السياسة،الجزائر، دار قرطبة للنشر والتوزيع،2010، ص 116.

[5] عبد النور ناجي، مدخل إلى علم السياسة،عنابة، دار العلوم للنشر والتوزيع،2007، ص 170.

بين الجمعيات الخيرية والمهنية والإنسانية .... وهناك جمعيات تخدم فئات وشرائح اجتماعيه معينة مثل الأطفال،الشباب، كبار السن،المرأة،المعوقين،والمرضى، ...وغيرها[1].

تؤدي الجمعيات دورا رياديا في نشأة المجتمع المدني، حتى أن البعض يطلق عليها اسم جمعيات النفع العام، وهي أكثر أشكال المجتمع المدني انتشارا،حيث أنها تعنى بتنقيط الخطط والبرامج الاجتماعية وحماية أموال الجماعة والدفاع عن حقوقهم وحرياتهم.

إن الدور الذي اضطلعت إليه هذه المؤسسات يدل على ارتباط المثقف بقضايا مجتمعه الأساسية، وهذا ما جعلها أحد أهم مكونات المجتمع المدني التي تعمل من أجل التعيير والتقدم[2].

4 . المؤسسات غير حكومية: يشير مفهوم المؤسسات غير الحكومية إلى المؤسسات التي تقع بين الحكومة والقطاع الخاص مستقلة عن الدولة، تنظم بواسطة مجموعة من الأفراد وتسعى للتأثير على السياسات العامة للدولة[3].

كما تلعب المؤسسات غير الحكومية دورا هاما في المجتمع المدني من حيث حرية التحرك الاجتماعي للأفراد والجماعات، وحرية التعبير عن تطلعاتهم الفكرية والمشاركة الاجتماعية والسياسية وحرية المبادرة وطريق المساهمة في تنمية المجتمع.

كما تهدف إلى تحقيق اتصال بين الأفراد والجماعات على المستوى الدولي والوطني مثل منظمة الصليب الأحمر الدولية، وجمعيات الهلال الأحمر في البلاد الإسلامية[4].

تتنوع وظائف المؤسسات الغير حكومية وأدوارها تبعا لطبيعة النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي كما ترتبط حيوية هذا الدور ارتباطا أساسيا بمدى رسوخ مبدأ الديمقراطية وقواعدها وما يتوفر من مناخ ملائم لممارسة هذه الأدوار، ومن هذه الوظائف تقديم المعنويات الاقتصادية للقطاعات الفقيرة وكذلك وظائف تتعلق بنشر ثقافة المبادرة والتطوع والتواصل مع المؤسسات الدولية[5]

[1] إبراهيم حسنين توفيق، النظم السياسية العربية،بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية،2005، ص 171.

[2] سمية أوشن، مرجع سبق ذكره، ص 47.

[3] عبد النور ناجي، مرجع سبق ذكره، ص 201.

[4] محمد أبو ضيف باشا خليل، جماعات الضغط وتأثيرها على القرارات الإدارية والدولية، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2008، ص 241.

[5] عبد النور ناجي، مرجع سبق ذكره، ص 171.

المبحث الثاني : السياسة العامة المحلية في الجزائر

تشكل السياسة العامة المحلية أحد المفاهيم المستحدثة في دراسات الإدارة العامة، والتي أصبحت اليوم أحد أخصب المواضيع وأعقدها، حيث لقيت اهتماما بالغا وتداولا واسعا من قبل الباحثين والمختصين في علم الإدارة والعلوم السياسية.

فالسياسة العامة المحلية بهذا المعنى وصفها البعض بأنها ذلك الممر الحلزوني المؤطر واللامؤطر أحيانا الذي يجد المارون منه أنفسهم مجبرين على المرور منه، فلا بد إذن أن تكون الخيارات المجتمعية أو السياسات المحلية منصهرة خلف أبجديات السياسة العامة المحلية، بالشكل الذي تعبر فيه عن المقومات ذات العلاقة بالإنسان والمجتمع المحلي والتنظيم والحكومة ...إلخ[1].

لهذا سنتطرق في هذا المبحث إلى كل ما تحمله السياسة العامة المحلية من معنى جوهري.

المطلب الاول:تعريف السياسة العامة المحلية و انواعها.

01 – تعريف السياسة العامة المحلية :

بداية وقبل التطرق إلى بيان مدلول السياسة العامة المحلية ينبغي التطرق للسياسة العامة في حد ذاتها، ذلك كون هذه الأخيرة تعتبر بمثابة الأصل والأساس التي تبنى عليه السياسات العامة المحلية والإطار التنظيمي والموضوعي لها.

– السياسة العامة هي تلك المنظومة الفاعلة (المستقلة والمتغيرة والمتكيفة والتابعة) التي تتفاعل مع محيطها ، والمتغيرات ذات العلاقة من خلال استجابتها الحيوية بالشكل الذي يعبر عن نشاط المؤسسات الحكومية الرسمية وسلطتها المنعكسة في البيئة الاجتماعية المحيطة بها عبر الأهداف والبرامج والسلوكيات المنتظمة في حل القضايا ومواجهة المشكلات القائمة والمستقبلية ، والتحسب لكل ما ينعكس عنها[2].

– وتعرف أيضا بأنها محصلة عملية منتظمة عن تفاعل المدخلات مطالب إضافة إلى دعم المخرجات " قرارات وسياسات " للتعبير عن أداء النظام السياسي في قدرته الإستخراجية و التنظيمية ، وكما ترى أيضا من زاوية إجرائية بأنها تعبيرات عن النوايا التي يتم سنها أو إقرارها من قبل السلطة التنفيذية والتشريعية التي تقوم كذلك بتخصيص الموارد وتحديد الجهات المسؤولة عن تطبيق إنجازاته الأهداف[3] .

– إن طبيعة السياسة العامة جعل منها حقلا دراسيا علميا، يتناولها في شقها المحلي أو الوطني ويستقطب الكثير من المعاني كالحكومة المحلية، المصالح المحلية، الإدارة العامة المحلية.

و منه نستنتج أن السياسة العامة المحلية هي برنامج عمل حكومي أو سلسلة من القرارات أو القوانين لتحسين الأوضاع المحلية للمجتمع المحلي، وتتناول السياسة العامة المحلية القضايا والمشاكل التي تخص الأقاليم المحلية مثل: نقص المياه، حوادث المرور، الصحة السكن، التعليم.....إلخ[4] .

02 –أنواع السياسة العامة المحلية :

تعددت أنواع السياسة العامة المحلية في الجزائر وشملت جميع الميادين منها: الاجتماعية، البيئية، الاقتصادية، السياحية.

1 . **السياسة العامة المحلية الاقتصادية** : السياسة الاقتصادية هي مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات العمومية

[1] أحمد رشيد، نظرية الإدارة العامة، ط 5، القاهرة، دار المعارف، 1981، ص 83.

[2] فهمي خليفة الفهداوي ، السياسة العامة من منظور كلي في البنية والتحليل ، عمان ، دار المسيرة ، 2001 ، ص 138

[3] ابتسام قرقاح ، دور الفواعل غير رسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، تخصص السياسة العامة والحكومات المقارنة ، قسم العلوم السياسية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2011 ، ص 8 .

[4] أحمد الطيب، دور المعلومات في رسم السياسة العامة في الجزائر؛ دراسة حالة، رسالة ماجستير في التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر، 2006، ص 01.

رغبة في تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية المسطرة، وعلى رأسها الاستقرار الاقتصادي للبلد[1].

مرت الجزائر منذ الاستقلال بمراحل تجسدت في برامج ومخططات تنموية تتماشى والوضع السائد لكل مرحلة ، فقد تبنت نظام الاقتصاد الموجه أملا منها على أن يحقق لها أهدافها في التنمية والرقي الاجتماعي و الاقتصادي ، حيث تم اعتماد أسلوب التخطيط كوسيلة للوصول لهذه الأهداف ، لكن بعد الأزمة العالمية 1986 ساءت الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر مما اضطر إلى تبني جملة من الإصلاحات[2] .

في إطار اتفاقيات الصندوق والبنك الدوليين ، الأمر الذي أسفر إلى تحسين أغلب المؤشرات الاقتصادية الكمية بحلول سنة 2000 إلا أن هذه الإصلاحات قد نجم عنها أثار اجتماعية حتمية بدأت بمشكل البطالة الذي يمثل عصب المشكلة الاجتماعية في البلاد بالإضافة إلى تدهور القدرة الشرائية للمواطن وارتفاع الأسعار نتيجة إلغاء الدعم والمنافسة ، بالإضافة إلى الحاجات المتراكمة للشغل والسكن ، وصولا إلى تفشي ظاهرة الفقر في أوساط المجتمع الجزائري ، ولأجل المحافظة على التوازنات الاقتصادية المحققة والقضاء الآثار الاجتماعية ، وضعت الجزائر برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001 / 2014)[3] .

2 . **السياسة العامة المحلية البيئية** : هي مجموعة الوسائل والإجراءات التي تستخدمها أو تسنها السلطات من أجل تنظيم علاقة الإنسان بالبيئة ، حيث عرف القطاع المؤسساتي للبيئة تشكيلات متنوعة مما جعله تابعا لعدة قطاعات (الري ، الغابات ، الفلاحة البحث العلمي، التربية ، الثقافة) فكان استقلال القطاع بوزارة متخصصة سنة 2000 ، مما أضفى عليه صفة الاستقرار عند الاهتمام به، وبعد عام 2000 تم إعطاء الأولوية لقضايا البيئة والقيام بعمل انسجام مؤسساتي يهدف لمواجهة المشاكل البيئية[4].

3 . **السياسة العامة المحلية السياحية:** هي مجموعة التنظيمات المتعلقة بمختلف النشاطات السياحية وكذا الأطر القانونية التي تنظم القطاع السياحي وكذا الأطر القانونية التي تنظم القطاع الصحي، ويتم تنفيذ السياسة العامة في الجزائر بواسطة مجموعة من الأدوات وهي : الديوان الوطني للسياحة، الوكالة الوطنية للتنمية السياحية، المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية، مديريات السياحة[5].

4 . **السياسة العامة المحلية الاجتماعية** : تعرف بأنها السياسة التي تهيأ وتوجه بمقتضاها وعلى نحو مباشر سبل الرفاهية في المجتمع ونعني بالرفاهية الحالة التي تتوفر فيها للإنسان الصحة الجيدة وظروف العمل والعيش الطيب ، ومن بين السياسات الاجتماعية المحلية نجد سياسة التشغيل دوما جزء لا يتجزأ من السياسة المحلية الاجتماعية في البلاد ، على اعتبار أنه لا يمكن الاهتمام بالجوانب المادية دون الجوانب البشرية ، بحكم أن الهدف الأساسي من التنمية هو توفير القدر الكافي من سبل العيش الكريم للمواطن ، وهو ما يتأتى إلا بتوفير فرص العمل لكل القادرين على العمل والباحثين عنه، ووضع البرامج الناجعة للتكفل بالقادمين إلى سوق العمل من الجامعة ومعاهد التكوين المختلفة[6] .

---

[1] إبتسام قرقاح، مرجع سابق ، ص 9

[2] أحمد قايد نور الدين ، السياسة العامة في مجال التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر ، مداخلة ملقاة في ملتقى حول السياسات الاجتماعية ، الملتقى الوطني ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة بسكرة .

[3] أحمد قايد نور الدين ، مرجع نفسه .

[4] ناجي عبد النور ، تحليل السياسة العامة للبيئة في الجزائر ، مدخل إلى غلم تحليل السياسات العامة ، عنابة ، منشورات ناجي المختار ، 2008 / 2009 ، ص 102 .

[5] ناجي عبد النور، مرجع نفسه، ص 103.

[6] علي سعد إسماعيل، مبادئ علم السياسة، دراسة في العلاقات بين السياسة و السياسة الاجتماعية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2007. ص278 .

المطلب الثاني : مراحل اعداد السياسة العامة المحلية :

ان مراحل عملية صنع السياسة العامة المحلية لا تختلف كثيرا عن مراحل صنع السياسة العامة الوطنية ، حيث تتمثل مراحلها في :

1. تحديد المشكلة:

تعرف المشكلة بانها ظاهرة محددة ترتبط بقضية او موقف معين او حاجة مطلوبة لها عدة اثار وهي قابلة للحل في إطار المقومات البيئية[1] ، لذا فالمشكلة العامة هي التي تدفع صناع السياسة العامة للتحرك بسرعة لأنها تمثل مجموعة المطالب ، الحاجات و القيم التي يجب الاستجابة لها ، وصفة العمومية هي الصفة الاساسية في تحديد مشاكل السياسة العامة[2] ، و تجدر الاشارة هنا ان المقصود بالمشكلة العمومية هي تلك المشاكل العامة التي تطال شريحة واسعة من المجتمع : كالمشاكل المتعلقة بالتنمية ، الصحة ، الأمن . الاقتصاد .....الخ .

2. الاجندة السياسية او جدول الاعمال :

تواجه الادارات المحلية العديد من القضايا المجتمعية لكن لا تستطيع ان تحل كل تلك المشاكل مهما كانت إمكانياتها المادية و البشرية ، لهذا فإنها تقوم بإدراج أهم القضايا و المطالب العامة في جدول يسمى بجدول الاعمال ، حيث تتطلب هذه المشاكل المناقشة الفعلية و المستفيضة ، مما يترتب عن هذه المناقشات اتخاذ قرارات رسمية مناسبة لتلك المطالب المطروحة .

3. صياغة السياسة العامة:

حيث عبر عنها جمس اندورسن بأنها هي بلورة مسودة السياسات العامة من قبل السلطة التشريعية المحلية ، و هي عبارة عن البرلمان بغرفتيه بالنسبة للحكومة ، المجلس الشعبي الولائي بالنسبة للولاية ، المجلس الشعبي البلدي بالنسبة للبلدية ، حيث تتم عملية صياغة القواعد و النظم الادارية الجديدة التي تعتبر كمهمة فنية او اجرائية ، وهي في غاية الأهمية لكونها تحدد المضمون و الإطار العام للسياسة العامة ، كما تعد كخارطة طريق نتيجة لما تمخضت عنه الجهود و النقاشات السابقة [3].

4. تبني و تنفيذ السياسة العامة :

ان هذه المرحلة تستدعي التنفيذ الفعلي للسياسة او البديل الذي تم تبنيه ، فحال الانتهاء من تبني سياسة ما و تشريعها تصبح المقترحات ، المشاريع و اللوائح التي تعبر عن مضمونها مؤهلة لان توصف بالسياسة العامة ،و التي تكتسي طابع الرضا لجميع الأطراف المعنية بها ، حيث تم فيها اختزال حجم الصراعات ، المساومات و تفاوت الآراء بطريقة ائتلافية مرضية ولو على حساب القلة القليلة التي لم تبد استحسانها لهذا النوع من السياسة [4].

5. تقييم السياسيات العامة:

ان تقييم السياسة العامة هو عبارة عن بحث او فحص موضوعي ذو غاية تجريبية منتظمة ، لتلك التأثيرات التي تنتجها السياسات و البرامج العامة ، من خلال الأهداف التي تنوي تحقيقها ، كما ان السياسة العامة لا يمكن أن تفي بمتطلباتها بشكل تام او فعلي بدون عملية التقييم و سوف تكون بعيدة عن مقاصدها على مستوى الصنع او على مستوى التنفيذ ، حيث لا تتصاحب

[1] حسن ابشر الطيب, الدولة العصرية دولة مؤسسات, الدار الثقافية 200 ص

[2] احمدمصطفىالحسني , تحليلياالسياسات , مدخلجديدفيالتخطيطفيالانظمةالحكومية , دبي , مطابعالبيانالتجارية . 1994 ص 94

[3] جمس اندرسون ,صنع السياسة العامة , ترجمة , عامر الكبيسي عمان , دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة 1999 مص

[4] احمد طيلب دور المعلومات في رسم السياسة العامة في الجزائر ,دراسة حالة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الوطني – مذكرة لنيل شهادة الماجستير , قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية , جامعة الجزائر 2007 ص 19

و تتواكب معها عملية التقييم التي تدعو في مضمونها الى معرفة عملية ، حقيقية و موضوعية للانعكاسات السلبية او الايجابية المترتبة عن صياغة و تنفيذ السياسة العامة [1].

حيث يمكن التمييز بين عدة انواع من التقييم للسياسة العامة نذكر منها :

- **التقييم المتقدم** : يتم اللجوء اليه قبل اتخاذ او تبني السياسة العامة .
- **التقييم الاستراتيجي** : حيث يساعد هذا النوع على القيام بترتيبات و التعديلات و التحسينات الضرورية قبل البدء في عملية التنفيذ .
- **تقييم البرامج**: و هو الوقوف على مدى نجاح الممارسات العملية للعمليات التنفيذية.
- **تقييم الفعالية** : و يساعد على معرفة القدرة الانتاجية للبرامج الحكومية و مدى تحقيق الاهداف الموضوعة في السياسة العامة .
- **تقييم الاداء** : يستعمل هذا التقييم لمعرفة ما يجري داخل البرامج و كيفية سيرها و اداءها .
- **تقييم النتائج** : هي محاولة تشخيص و قياس اثار و نتائج السياسات من خلال تبيان الاثار الايجابية و السلبية التي تظهر بعد تنفيذ السياسة العامة [2].

المطلب الثالث :فواعل السياسة العامة المحلية

إن الحديث عن السياسة العامة المحلية يتطلب منا الوقوف عند الفواعل التي تشارك في صنعها وتنفيذها، فهناك فواعل رسمية تتمثل في الجماعات المحلية " الولاية والبلدية "وفواعل غير رسمية التي تتمثل في المجتمع المدني والقطاع الخاص.

01. البلدية : لقد مرت المجالس الشعبية البلدية في الجزائر بعدة تطورات تاريخية خاصة منذ الاستقلال متأثرة بالظروف السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية التي مرت بها البلاد ، فقد ظلت البلدية والمجلس الشعبي البلدي تابعا للدولة حتى ظهرت جملة من الإصلاحات متمثلة في قانون 1990 إلى غاية قانون البلدية 2011 ، فالمجلس الشعبي البلدي ملزم في كل مرحلة بصنع وتنفيذ السياسة العامة المحلية لمراعاة المصلحة الوطنية قبل المصلحة المحلية للبلدية في ظل التعددية السياسية , و لم تختلف عليه في ظل المخططات الوطنية المركزية بسبب تعاظم دور الدولة على المستوى المحلي رغم الاعتراف باستقلالية الجماعات المحلية في صنع السياسة العامة المحلية وفق قواعد النظام اللامركزي الذي كرسه النظام ذاته[3].

02. الولاية : تعد الولاية هيئة و مجموعة إقليمية إلى جانب البلدية بعد صدور دستور 1967 ، لأن المعطيات الاقتصادية والسياسية الجديدة أدى إلى تعديل قانون الولاية من ناحيتين :

- توسيع صلاحيات واختصاصات المجلس الشعبي ألولائي، حيث أصبح وسيلة للرقابة.
- تدعيم وتأكيد الطابع السياسي لهذه الهيئة من ناحية تشكيلها تسييرها[4] .

03. القطاع الخاص : يشمل القطاع الخاص المشاريع الخاصة للتصنيع والتجارة والمصارف وكذا القطاع الغير مؤطر في السوق وباعتبار التنمية البشرية المستدامة تتوقف على خلق فرص للعمل والتي من شأنها تحسين المستوى المعيشي ، حيث أدركت العديد من الدول أن القطاع الخاص يمثل طرف أساسي في توفير فرص العمل والتخفيف من البطالة خاصة على المستوى المحلي لذا سعت

[1] فهمي خليفة الفهداوي ,السياسة العامة من منظور كلي في البنية والتحليل , عمان دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة 2014 ص 146.

[2] فهمي خليفة الفهداوي ، المرجع نفسه ، ص 146.

[3] زكرياء عطا الله ، دور الجماعات المحلية في صنع وتنفيذ السياسات العامة المحلية في الجزائر ، مذكرة ماستر علوم سياسية ، قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، بسكرة 2013 ، ص 12 .

[4] عزيز محمد الطاهر ، آليات تفعيل دور البلدية في التنمية المحلية في الجزائر ، رسالة ماجستير ، قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة ورقلة ، 2009 ، ص 109

الحكومات بتنمية وتشجيع القطاع الخاص الناشط على المستوى المحلي[1]. وهي تعمل على جعل هذا القطاع مستداما بواسطة العديد من الأليات نذكرها :

- خلق بيئة اقتصادية كلية مستقرة و إيجاد سوق منافسة.
- تعزيز المؤسسات لخلق فرص العمل .
- جلب واستقطاب الاستثمارات والمساعدة على نقل المعرفة التكنولوجية .
- تعزيز دولة القانون.
- تقديم الحوافز.
- حماية البيئة والموارد الطبيعية المحلية[2].

04- المجتمع المحلي : المجتمع المدني تنظم فيه العلاقات بين أفراده على أساس ديمقراطي ، المجتمع المدني يمارس فيه الحكم على أساس أغلبية سياسية حزبية ، وتحترم فيه حقوق المواطن السياسية ، الاقتصادية والتعاونية في حدها الأدنى على الأقل أي أنه المجتمع الذي تقوم فيه دولة المؤسسات بالمعنى الحديث ، حيث يشكل المجتمع المدني مع الدولة ما يعرف بالمنظومة السياسية في المجتمع[3].

من الصعب تصور فصل المجتمع المدني عن الدولة الحديثة ، حيث أنه لم يعد الحديث عن علاقات مباشرة بين المواطن والدولة بل أصبح الحديث عن علاقات غير مباشرة تتوسطها مؤسسات وتنظيمات المجتمع المدني ، وتكمن حيوية هذا الأخير في قدرته على تأطير المواطنين للعمل التطوعي في الشأن العام وفي التنمية التشاركية ، وبذلك فهو يأمن بيئة مناسبة ومساعدة ومنظمة للعمل الإنساني غير الربحي ، يعمل فيها باختياره الحر، بذلك ينبغي على هيئات المجتمع المدني أن تعتمد أساليب إشراك المواطنين في العمل المشترك مع السلطة المحلية و الأجهزة الرسمية لمؤسسات الدولة في إطار صنع السياسات العامة المحلية[4].

[1] ابتسام قرقاح ، مرجع سبق ذكره ، ص 126 .

[2] ابتسام قرقاح ، مرجع نفسه ، ص 126 .

[3] منصور مرقومة ، المجتمع المدني والثقافة السياسية المحلية في الجزائر ، مجلة دفاتر السياسة والقانون ، عدد خاص ، 2011 ، ص 303 .

[4] منصور مرقومة ، مرجع نفسه ، ص 304 .

المبحث الثالث : علاقة المجتمع المدني بالنظام السياسي المحلي

إن بروز مؤسسات المجتمع المدني في الدول ينطوي على اداء أدوارها كما ينبغي ، مما يؤدي إلى تجسيد الديمقراطية وتطويرها والمشاركة في خدمة الصالح العام والتعبير عن أهداف محددة تشمل جميع التنظيمات داخل المجتمع .

وبهذا نجد أن الدولة ليست الفاعل الوحيد في عملية صياغة وتقييم السياسة العامة، و يكمن ذلك في التطورات التي شهدتها الجزائر في الثمانينات والتي برزت فيها العديد من مؤسسات المجتمع المدني[1].

المطلب الأول: إشراك المجتمع المدني في إنتاج السياسة العامة المحلية

ان النظام السياسي في الجزائر نجح إلى حد بعيد في التأثير على سلوك ومواقف العديد من مؤسسات المجتمع المدني لمساندته ودعمه متى كان في حاجة لها ، فالدولة هي التي أنشأة لنفسها المؤسسات التي تحتاج لها ، وهي التي تمنحها السلطة والنفوذ مستخدمة في ذلك " قاعدة الثواب والعقاب " حيث تصبح مؤسسات المجتمع المدني بين موقفين إما تزكية وتأييد ومساندة مطلقة للنظام وبالتالي يحقق لها الولاء ومن ثم الحصول على امتيازات خاصة ، وإما تأخذ موقفا معارضا تنجر عنه العديد من المضايقات ، ولهذا نجد أن المشاركة تتصف بالشكلية أو الموسمية ، وقد اقتصرت المشاركة في البلدية والمجالس الانتخابية والبرلمانات[2].

فيما يخص رسم السياسات فإنها تبقي من مهام النظام الحاكم حيث ينفرد بوضعها ، و بالرغم من التغيير الذي طرأ على المجتمع المدني بعد إقرار التعددية في الجانب الكمي وفي زيادة هامش الحرية ، غير أن هذا لا يعبر عن وجود مجتمع مدني حقيقي ، فإن إقرار التعددية لم يكن نتيجة قناعة النظام الحاكم بمزايا المشاركة السياسية والحرية وفتح المجال أمام مؤسسات المجتمع المدني بقدر ما عكس هروبا من أزمة صراعات أمام التيارات والتوجهات والمصالح المختلفة [3].

فالمحصلة النهائية عن الدور الفاعل للمجتمع المدني في رسم السياسات محدودة جدا ، فأغلبية هذه التنظيمات قد اتجهت نحو التدخل اللاحق في الأزمات والقضايا، وهي أدوار لا نقلل من أهميتها, إلا أنها عملية تسهم في إقرار السياسات العامة.

وبالنسبة لمرحلة تقييم السياسة العامة المحلية تتعلق بدور المجتمع المدني في ترشيد وتقييم السياسات المحلية وذلك من خلال جعل السلطات عرضة للمسائلة والشفافية ولعل هذا يتضح من خلال رفع الدعوى ضد أي اعتداء على أهدافه ومصالحه التي يناضل من أجلها[4].

وكذلك دوره في ترشيد عمل السلطات من خلال التقويم أو التنبيه إلى الانحرافات في السياسات العامة المتخذة ، فدور المجتمع المدني في تقييم السياسة العامة يكمن في الدفاع عن مبدأ المشروعية من خلال التصدي لكل الممارسات المخالفة للقانون من أي سلطة كانت ومحاولة كشف الثغرات في السياسات الحكومية والتصدي للتلاعبات والتراخي في تنفيذ بعض السياسات التي تمس بصالح المجتمع[5] .

---

[1] محمد بن شريف، دور المجتمع المدني في تقييم السياسات العامة ، متوفر على الرابط : www/undp.org.arabic/goverance.osp التصفح يوم 10 /2019/02

[2] نادية بونوة ، دور المجتمع المدني في صنع وتنفيذ وتقييم السياسة العامة ، دراسة حالة الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، فرع سياسات عامة وحكومة مقارنة ، جامعة الحاج لخضر ن باتنة ، 2009 . 2010 ، ص 140 .

[3] نادية بونوة ، مرجع سبق ذكره ، ص 141 .

4 عزيز محمد الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص 96.

[5] محمد بن شريف ، مرجع سبق ذكره ، من موقع : www.taniama/ar التصفح يوم 15 /03 /2019

المطلب الثاني : شروط تفعيل مؤسسات المجتمع المدني عند صياغة السياسة العامة المحلية .

حيث تتمثل هذه الشروط في:

1. الشق القانوني والسياسي : لا بد من وجود بنية قانونية وتشريعية مواتية تكفل حرية التعبير وهذا يمكن أن يكون جزءا من البنية السياسية الديمقراطية ، فمنظمات المجتمع المدني كبنية وألية وممارسة تحتاج إلى نظام ديمقراطي يرتكز على التعددية السياسية والمدنية ويستند على نظام قضائي مستقل ومشاركة شعبية واسعة على مختلف المستويات وعلى نام قانوني يم حريات الأفراد وحقوقهم ، ففي ظل هذا النظام يمكن لمؤسسات المجتمع المدني بتجسيد مميزات الحكم الراشد وبالتالي التمكن من ترقيته ، كما تحتاج منظمات المجتمع المدني لأداء مهامها إلى قنوات تمولها ، فتوفر بنية مؤسسية تحقق فاعلية أكبر من خلال ترسيخ أسس المشاركة واقتسام الدور في بلورة السياسات العامة[1].

2 .الشق الاقتصادي :استقلالية وفاعلية المجتمع المدني تتوقف على مدى قوة الأساس الاقتصادي للمجتمع ومدى قدرته التوزيعية العادلة للثروات المادية بين الأفراد ، فالمجتمع المدني يحتاج إلى درجة معقولة من التطور الاقتصادي و الاجتماعي ' ولا شك أن فكرة مفهوم المجتمع المدني حتى الأن تنسب إلى الدول الرأسمالية الغربية المصنعة ذات المستوى الاقتصادي العالي والتي استطاعت أن تحقق تقدما صناعيا ساهم في بلورة النظم الديمقراطية [2].

3.الشق الاجتماعي: إن إشباع رغبات الأفراد وتحقيق حاجياتهم الأساسية و رفع مستوى الدخل الفردي يجعل من الفرد يهتم بالمشاركة الشعبية وتنمية المنظمات الاجتماعية التي تشكل له قنوات للمشاركة في صياغة ووضع السياسات العامة على المستوي المحلي لتشمل بذلك كل البلاد[3].

4.الشق الثقافي : إن الثقافة العلمية الوطنية لها دور متقدم في تحريك وبناء المواطنة الفعالة الواعية لممارسة العمل الجماعي في إطار منظمات المجتمع المدني ونشر القيم الحضارية الموجهة لبناء إرادة الإنسان ، والتعامل السلمي باتجاه تطوير القيم التقليدية القائمة على الاتكال نحو تأكيد ثقة الإنسان بقدرته على بناء نفسه والمساهمة في تقدم مجتمعه [4].

إذن فتوفر مجموعة القيم والتقاليد والأعراف أو ما يعرف بالثقافة المدنية تستند على قبول الأخرين والتنوع وإدارة الخلافات سلميا وكذا ثقافة التطوع المشجعة على المشاركة السياسية و الاجتماعية تعد شرطا ضروريا لتفعيل مؤسسات المجتمع المدني في رسم السياسات العامة ، ودوره في تحقيق الديمقراطية ، حيث إن الثقافة المدنية تمكن المواطنين من استخدام أساليب الحوار المتحضر والتشاور السلمي والتعامل مع المشكلات والقضايا المطروحة بعقلانية ورشادة [5].

[1] المجتمع المدني، متوفر على الرابط: www/undp.org.arabic/goverance.osp التصفح يوم 2019/03/15

[2] المجتمع المدني، مرجع نفسه'

[3] نادية بونوة ، مرجع سبق ذكره ، ص 156 .

[4] منصور مرقومة ، مرجع سبق ذكره ، ص 124 .

[5] نادية بونوة ، مرجع سبق ذكره ، ص 153 .

المطلب الثالث: دور المجتمع المدني في صنع وتنفيذ السياسة العامة المحلية.

إن من بين الركائز الأساسية التي أنشأت من أجلها الإدارة المحلية ، هو إشراك أكبر قدر من المواطنين من أصحاب التخصص وذوي الكفاءات والفنيين والفاعلين في المجتمع ، لذا فوضت السلطات المحلية بعض من المساهمة في صنع وتنفيذ السياسة العامة المحلية .

لذا فإن المجتمع المدني في الجزائر أستخدم كوسيلة لإخراج النظام السياسي الجزائري من أزمته ومساعدته، حيث سنحاول في هذا المطلب التعرف على أدوار مؤسسات المجتمع المدني كالأحزاب السياسية، النقابات والجمعيات.

أولا: دور الأحزاب السياسية في صنع وتنفيذ السياسة العامة المحلية

تساهم الأحزاب السياسية في صنع وتنفيذ السياسة العامة المحلية في الجزائر كإحدى قنوات المشاركة السياسية للمواطن ، فهي تقوم بالتعبير اهتمامات المواطنين ومطالبهم العامة والعمل على تحقيقها من قبل الحكومة بفعل الضغط الذي تمارسه الأحزاب على صانع السياسة العامة المحلية من جهة وكذا نقل رغبات وسياسات وقرارات المجالس الشعبية والولائية إلى المواطن والعمل على تعبئة الجهود المتباينة إزائها [1].

فمثلا " عند قيام المجالس المحلية بدوراتها لصنع سياسة عامة محلية ، يتم اجتماع الأحزاب السياسية مع نوابها قبل الشروع في التصويت على مشروعها ، لإعلامهم بموقف الحزب منه ، وحثهم على التصويت بناء على ذلك الموقف ، كما يظهر خضوع النواب لتعليمات وتوجيهات قادتهم ، حيث يمثل النائب بصفة كاملة لأوامر حزبه عند الاقتراحات أو عند تدخلاته أثناء المناقشات[2].

تانيا : دور الجمعيات والنقابات في صنع وتنفيذ السياسات العامة المحلية في الجزائر

1. الاستشارة أثناء صنع السياسة العامة المحلية :تتوقف الاستشارة عند حد الاستماع الشفهي خلال الاستقبال أو الاجتماعات التي تخصص لهذا الغرض ، أو طلب ملاحظات مكتوبة في بعض الأحيان ، ويتم تقديم وعد بأنها ستأخذ بعين الاعتبار عند صدور النص القانوني أو مشروع الإصلاح ومحدودية هذه الاستشارة تتأكد من جهة أخرى ، إذا عرفت في الغالب أنها تقتصر على الجمعية ورئيسها تحديدا الذي يعوض الجمعية في علاقاته بالهياكل الرسمية [3].

2 . تقديم مقترحات للسياسة العامة : تعمل بعض تنظيمات المجتمع المدني من جمعيات أو نقابات على تقديم مقترحات أولية لبرامج العمل لمواجهة مشكلة ما ، أو تقديم مقترحات تتعلق ببعض السياسات العامة لدى السلطات المعنية العامة ، وكمثال على ذلك المقترحات التي تقدم بها إتحاد الفلاحين لوزير الطاقة والمناجم ، ووزير الفلاحة المتعلقة بسياسة توزيع الأسمدة وتزويد الفلاحين بها [4].

3 . الضغط من أجل تحقيق سياسة عامة معينة : تلجأ النقابات في كثير من الأحيان للضغط على الحكومة لأجل صنع أو تنفيذ سياسة عامة عن طريق الإضراب وحير مثال على ذلك الإضراب شبه مفتوح للنقابات المستقلة للتعليم العالي ، لقطاع الصحة العمومية ،نتيجة الإعلان عن شبكة الأجور الحديدة في سبتمبر 2007 [5].

---

[1] موقع المجتمع المدني في سياسات التنمية في الجزائر، متوفر على الرابط: http//teseatch1506.blog.com/blog.post/zhtmu. التصفح يوم : 2019/04/05

[2] فهمي خليفة الفهداوي ، السياسة العامة : منظور كلي في البنية والتحليل ، ط 1 ، عمان ، دار المسيرة ، 2001 . ص 239 .

[3] فهمي خليفة الفهداوي ، مرجع نفسه ، ص 240 .

[4] ضميري عزيزة ، الفواعل السياسية ودورها في صنع السياسة في الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، تخصص : التنظيمات السياسية والإدارية ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2007 . 2008 ، ص 113 .

[5] نادية بونوة ، مرجع سبق ذكره ، ص 157 .

ثالثا: دور القطاع الخاص في صنع وتنفيذ السياسات العامة المحلية.

لعب القطاع الخاص في الجزائر شوطا كبيرا في تكوينه ،كما تم الإشارة سابقا بأن الدولة الحديثة تستند إلى فواعل منها القطاع الخاص في عملية صنع وتنفيذ سياسة عامة محلية ، وسيادة مفهوم الشراكة في هذه العملية ، إذ يستوجب إدراج القطاع الخاص ، لما له من أهمية ، فتتنامى عدد ونوعية القطاع الخاص في الجزائر ، وكذلك زيادة عدد الاجتماعات بين الحكومة وممثلي منظمات القطاع الخاص. وبذلك تعتبر أحد المؤشرات الأساسية الدالة على زيادة قوة منظمات القطاع الخاص وتنامي دوره في التأثير على صنع السياسة العامة إلا أن التقييم الحقيقي لا يتوقف على عدد المنظمات ، أو عدد الاجتماعات وإنما يعتمد على مدى تأثير منظمات القطاع الخاص في توجهات القرارات السياسية و الاقتصادية ، ومدى الاستجابة من قبل الحكومة لطلبات تنظيمات القطاع الخاص[1] .

[1] ضميري عزيزة، مرجع سبق ذكره، ص 114.

ملخص

أضحت الشراكة بين السلطة المحلية و هيئات المجتمع المدني من البدائل الحديثة المطروحة لتحقيق التنمية المحلية و النهوض بها في جميع المجالات ، فلم تعد بمقدرة اية دولة او سلطة محلية ان تضطلع بكل المهام التنموية لوجدها حيث تم الشروع ببناء علاقة شراكة فعالة بين الدولة او من ينوب عنها و بين هيئات المجتمع المدني .

حيث ان نجاح هذه الشراكة مرهون بإشكالية وهي مدى قدرة الطرفين على بناء علاقة ثقة و تكامل ، و لا يكون ذلك الا بتوفير بيئة سياسية مواتية تسمح بمساهمة المجتمع المدني في عملية بلورة و صياغة القرارات العمومية و اخذ مقترحاته بمحمل الجد يصفنه طرف أساسي في المجتمع مطلع على مشاكل المواطنين المحليين ، و يسعى الى إيجاد حلول لها ، كما انه يلعب دورا هاما في عملية تجسيد المشاريع من خلال تحديده لمعوقات الإنجاز و السلبيات التي يمكن ان تنجم عن عملية التجسيد .

وعليه فان الانطلاقة الفعلية في عملية البناء و التنمية المحلية لابد ان تشرك فيها جميع الشركاء الفاعلين في المجتمع .

الفصل الثاني

الاطار التطبيقي و العملي

لمشاركة المجتمع المدني

في صياغة السياسات العامة المحلية

دراسة حالة

بلدية سيدي عيسى– المسيلة –

تمهيـد:

في هذا الفصل التطبيقي نقوم بدراسة حالة ببلدية سيدي عيسى لولاية المسيلة من أجل معرفة واقع الجمعيات محل الدراسة وأثرها في صياغة السياسات العامة المحلية ومدى مساهمتها محليا حيث تم التطرق في هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: تقديم البلدية وهيئاتها .

المبحث الثاني: عرض وتحليل البيانات الميدانية وتفسير النتائج.

المبحث الأول: تقديم البلدية وهيئاتها.

البلدية هي مدرسة كبيرة للتربية وبعث روح الوعي في المواطنين ، و هي تكوين ثورة جديدة في القاعدة الشعبية ، فتمثل البنية الأولى في بناء الدولة الديمقراطية الشعبية في مضمونها وهياكلها ورجالها، وتعتبر أصغر وحدة في التقسيم الجغرافي والإداري للبلاد ولها دور كبير في التسيير والانجاز ، وتشكل البلدية وحدة لامركزية مستقلة نسبيا مكلفة بالمهام التي تخصها ، ولها أن تتخذ القرارات المفيدة دون عرض الأمر مسبقا على سلطات الدولة ، ولكنها تخضع لتلك السلطات لتكون القرارات مطابقة لتطلعات المواطنين المحليين .

المطلب الأول: نشأة البلدية و تعريفها.

تعود تسمية بلدية سيدي عيسى إلى ذلك المجاهد المقدام و الزعيم الروحي و هو سيدي عيسى بن أحمد بن عبد الرحمان بن سليمان ، وقد عايشت مدينة سيدي عيسى العهد التركي و الاستعماري ، حيث تأسست البلدية سنة 1906، و وضعت عام 1915 تحت الإدارة العسكرية الفرنسية ، وفي عام 1963 بعد الاستقلال ألحقت سيدي عيسى إداريا بدائرة سور الغزلان التابعة في تلك الفترة إلى ولاية المدية – التيتري – سابقا ، وخلال التقسيم الإداري لشهر جويلية من عام 1974 صنفت سيدي عيسى دائرة جديدة تابعة للولاية الجديدة المسيلة .

حيث يحد بلدية سيدي عيسى:

- شمالا: بلدية ديرة ،الحجرة الزرقاء، المعمورة (ولاية البويرة).
- جنوبا: بلدية عين الحجل ،بوطي سايح (ولاية المسيلة).
- شرقا: بلدية سيدي هجرس (ولاية المسيلة)
- غربا :بلدية شنيقل ،عين القصير (ولاية المدية)بلدية سيدي عيسى تمتد على مساحة إجمالية تقدر ب:632.5كلم2، وتنتشر عدة دواوير وتجمعات سكانية تابعة لبلدية سيدي عيسى، ويبلغ عدد سكانها حوالي 75.000 نسمة بموجب الاحصاء العام للسكان لسنة 2008 .

المطلب الثاني: هيئات البلدية.

1. رئيس المجلس الشعبي البلدي :

هو القاضي المدني والآمر بالصرف ينتخبه المجلس الشعبي البلدي من بين أعضائه وهو يتمتع بالازدواجية في الاختصاص إذ يمثل البلدية تارة ويمثل الدولة تارة أخرى.

وبعد تعين رئيس المجلس الشعبي البلدي يقوم باختيار نوابه يساعدونه في أداء مهامه.

حيث تتمثل مهامه في:

- يمثل رئيس المجلس الشعبي البلدي البلدية في كل التظاهرات الرسمية والاحتفالات وكذلك في أعمال الحياة المدنية والإدارية وفقا للأشكال والشروط المنصوص عليها في القوانين والتنظيمات المعمول بها.
- لذا يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي باسم البلدية وتحت مراقبة المجلس بجميع الأعمال الخاصة بالمحافظة على الأموال والحقوق التي تتكون منها ثروة البلدية وإدارتها لا سيما ما يأتي :
  - تسيير إرادات البلدية والإذن بإنفاق ومتابعة مالية البلدية .
  - إبرام عقود اقتناء الأملاك وعقود بيعها.
  - إبرام المناقصات والاستشارات الخاصة بالأشغال ومراقبة حسن تنفيذها .
  - رفع الدعاوى لدى القضاء باسم البلدية ولفائدتها .
  - المحافظة على الحقوق العقارية والمنقولة التي تملكها البلدية بما في ذلك حق الشفافية.
  - اتخاذ الإجراءات المتعلقة بطرق البلدية .
  - السهر على صيانة المحفوظات .

2. الأمانة العامة:

تعتبر الأمانة العامة عصب البلدية حيث يتولى الأمين العام للبلدية وتحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي بما يلي:

- جمع مسائل الإدارة العامة (المصالح) توكل القضايا والمهام المتعلقة بها.
- القيام بإعداد اجتماعات المجلس الشعبي البلدي .
- القيام بتنفيذ المداولات .
- القيام بتبليغ محاضر مداولات المجلس الشعبي البلدي والقرارات للسلطة الوصية إما على سبيل الأخبار أو من اجل ممارسة سلطة الموافقة والمراقبة.
- تحقيق إقامة المصالح الإدارية والتقنية وتنظيمها والتنسيق بينها ورقابتها
- ممارسة السلطة السلمية على موظفي البلدية

و تظم الأمانة العامة مكتبين ، مكتب كتابة المجلس الشعبي البلدي و مكتب المصالح المشتركة.

– مكتب كتابة المجلس الشعبي البلدي: تتمثل مهام هذا المكتب فيما يلي:

- إعداد وإرسال الاستدعاءات الموجهة للمجلس
- متابعة المصادقة على المداولات والقرارات والملاحظات الخاصة بها مع السلطة الوصية

- متابعة تنفيذ المداولات والقرارات البلدية.
- متابعة محاضر لجان المجلس .
- تنظيم استقبالات المواطنين وتوجيههم وإعلامهم.

– مكتب المصالح المشتركة: يقوم بالمهام التالية:

- تنسيق وتنظيم الأعمال الإدارية والتقنية.
- متابعة وتنظيم وحفظ أرشيف البلدية.
- متابعة وإحصاء عرائض المواطنين.
- متابعة وإنجاز برنامج الإعلام الآلي للبلدية.
- تنظيم العلاقة بين البلدية والجمعيات ذات الطابع الاجتماعي.

3. **المجلس الشعبي البلدي:**

حدد عدد مقاعد المجلس الشعبي البلدي لبلدية سيدي عيسى بـ 23 مقعدا , وهو عبارة عن الهيئة التداولية في البلدية ، يعد نظامه لداخلي و يصادق عليه في أول دورة ، حيث يجتمع المجلس الشعبي البلدي في دورة عادية كل شهرين (02) ولا تتعدى مدة كل دورة خمسة (05) أيام .

كما يمكن لمجلس الشعبي البلدي أن يجتمع في دورة غير عادية كلما اقتضت شؤون البلدية ذلك او بأمر من الوالي المختص إقليميا ، او بطلب من رئيسه أو ثلثي (3/2) أعضائه ، او يجتمع المجلس الشعبي البلدي بقوة القانون في ظروف استثنائية مرتبطة بخطر وشيك أو كارثة كبرى و يخطر الوالي بذلك فورا .

يرسل الاستدعاء لدورات المجلس الشعبي البلدي من رئيسه و تدون بسجل مداولات البلدية، و يسلم الاستدعاء مرفق بمشروع جدول الأعمال بواسطة ظرف محمول إلى أعضاء المجلس الشعبي قبل 10 ايام من تاريخ افتتاح الدورة ، و يمكن تقليص هذه الآجال في حالة الاستعجال، على ألا يقل عن يوم واحد. وفي هذه الحالة ، يتخذ رئيس المجلس الشعبي البلدي التدابير اللازمة لتسليمه عن يوم الاستدعاء .

لا تصح اجتماعات المجلس الشعبي البلدي إلا بحضور الأغلبية المطلقة للأعضاء الممارسين ، واذا لم يجتمع المجلس الشعبي البلدي بعد الاستدعاء الاول لعدم اكتمال النصاب القانوني تعتبر المداولات المتخذة بعد الاستدعاء الثاني بفارق خمسة (5) أيام كاملة على الأقل صحيحة مهما كان عدد الأعضاء الحاضرين.

جلسات المجلس الشعبي البلدي علنية و تكون مفتوحة لمواطني البلدية و لكل مواطن معني بموضوع المداولة ، غير أن المجلس الشعبي البلدي يداول في جلسة مغلقة من أجل:

- دراسة الحالات التأديبية للمنتخبين.
- دراسة المسائل المرتبطة بالحفاظ على النظام العام.

يضمن الأمين العام للبلدية أمانة الجلسة تحت إشراف رئيس المجلس الشعبي البلدي ، تعلق المداولات في الأماكن المخصصة للملصقات وإعلام الجمهور ، وتنشر بكل وسيلة إعلام أخرى خلال الثمانية (08) أيام الموالية لدخوله حيز التنفيذ طبقا لأحكام القانون.

4. اللجان:

يشكل المجلس الشعبي البلدي من بين أعضائه لجانا دائمة للمسائل التابعة لمجال اختصاصه ولا سيما المتعلقة بما يأتي:

- الاقتصاد والمالية و الاستثمار.
- الصحة والنظافة وحماية البيئة.
- تهيئة الإقليم والتعمير والسكن والسياحة و الصناعات التقليدية.
- الري والفلاحة والغابات والصيد البحري.
- الشؤون الاجتماعية والثقافة والرياضة والشباب.

تحدث اللجان الدائمة بمداولة مصادق عليها بأغلبية أعضاء المجلس الشعبي البلدي بناء على اقتراح من رئيسه ، وتعد اللجنة نظامها الداخلي و تعرضه على المجلس الشعبي البلدي للمصادقة.

و يمكنه أيضا تشكيل لجان خاصة بناء على اقتراح من رئيس المجلس الشعبي البلدي لدراسة موضوع محدد يدخل في مجال اختصاصه كما تتم المصادقة على المداولة بأغلبية أعضائه.

تقدم اللجنة نتائج أعمالها لرئيس المجلس الشعبي البلدي

المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي للبلدية.

الهيكل التنظيمي لبلدية سيدي عيسى

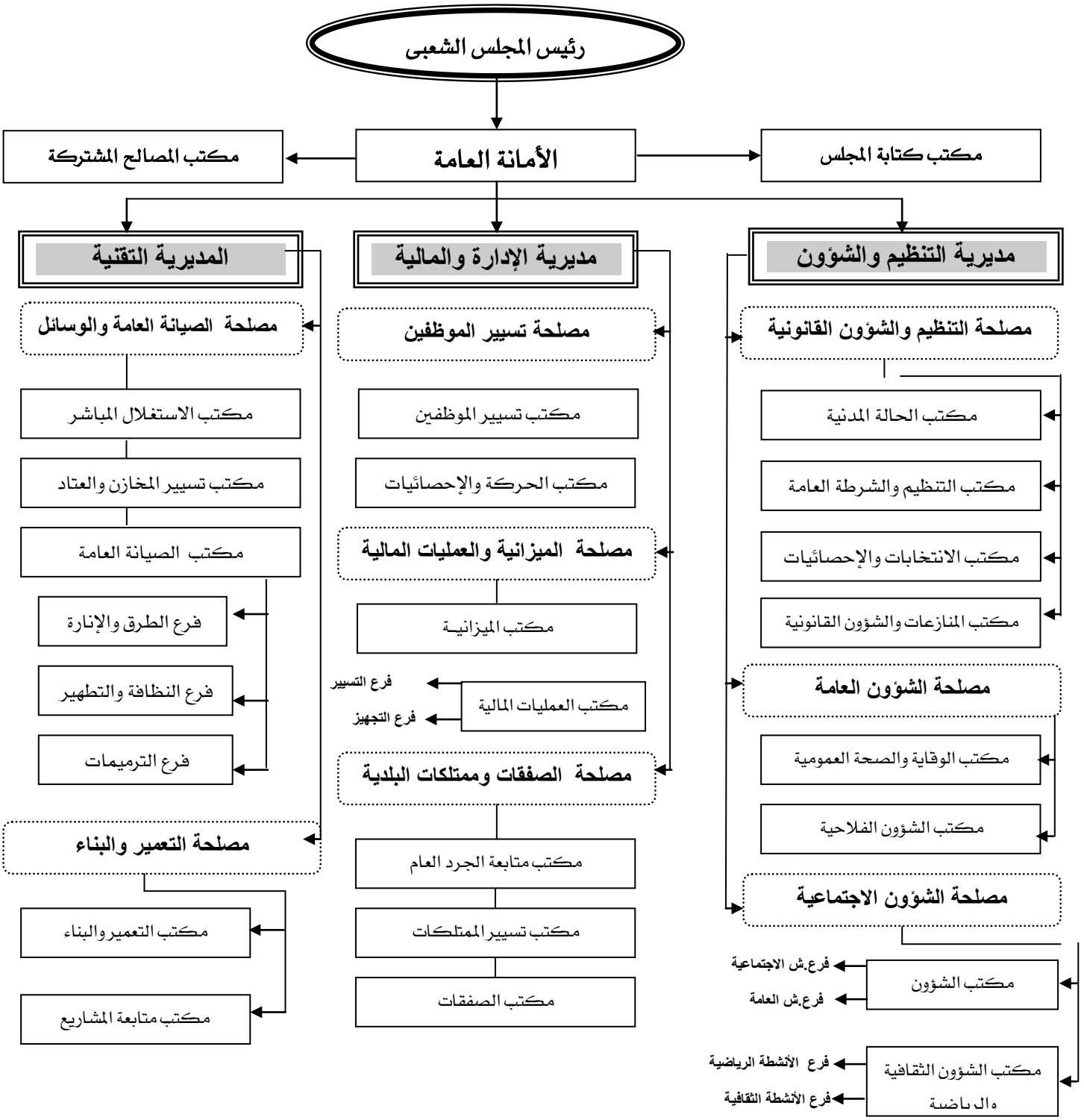

المبحث الثاني: عرض وتحليل البيانات الميدانية وتفسير النتائج.

يعتبر جمع البيانات مرحلة مفصلية من مراحل البحث العلمي والذي يتم من خلال الربط بين الواقع الفعلي والتأمل الفلسفي أو الفكر العلمي النظري الذي قد يقترب من الواقع أو يبتعد عنه بقدر موضوعية الباحث وبقدر إلمامه بمختلف حيثيات الموضوع.

و حتى لا يكون البحث العلمي مجرد تحليق في سماء الفكر ينبغي الربط الجيد والسليم لموضوع البحث بأرض الواقع وذلك من خلال جملة من الإجراءات المنهجية والتقنيات المعتمدة في مجال البحث العلمي ، وذلك سعيا للوصول إلى الحقيقة أو الاقتراب منها قدر الإمكان ومن ثم الوصول إلى نتائج أكثر دقة يمكن الاستفادة منها في مختلف مجالات الحياة .

المطلب الاول:واقع الجمعيات محل الدراسة بنتائج الاستبيان.

1. حدود الدراسة :

1– 1 الحدود الزمنية:

تم تحديد الفترة الزمنية للقيام بالدراسة سنة 2019 .

1–2 الحدود المكانية:

بهدف دراسة أثر مشاركة المجتمع المدني اخترنا هذه الدراسة ببلدية سيدي عيسى كهيئة من هيئات الجماعات المحلية.

1–3 الحدود البشرية:

شملت دراستنا على مجموعة من رؤساء الجمعيات والبعض من أعضاء الجمعيات محل الدراسة، كما شملت بعض المسئولين من السلطة المحلية.

2. المنهج المستخدم:

بحكم طبيعة وخصوصية موضوع البحث المتعلق بمشاركة المجتمع المدني ، أستوجب علينا الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل البيانات الإحصائية وتفسير العلاقات بين مختلف المتغيرات حيث أنه تم استخدام :

2 . 1 أدوات جمع البيانات:

لقد تم الاستعانة ببعض الاساليب الإحصائية التي تساعد في تحليل البيانات وذلك ما يتلاءم مع حاجة وطبيعة الدراسة الوصفية لموضوع البحث ، ولقد روعي الاكتفاء بالتحليلات المبسطة ، حيث أنها تحوي كثيرا من النتائج المهمة فعلا ، بحكم طبيعة وخصوصية موضوع البحث المتعلق بمشاركة المجتمع المدني .

- النسبة المؤوية: وتم تطبيقها على جمع البيانات الموضحة في الجدول
- المتوسط الحسابي: وتم تطبيقه على بعض البيانات التي يفيد في تحليلها، ويتم حسابه بقسمة مجموع القيم على عددها.

المرحلة الأولى:

كانت الدراسة استطلاعية للهيئة العمومية " البلدية " محل الدراسة للتعرف على سير العمل ثم التعرف على مختلف هياكلها وقطاعاتها منذ دخول المؤسسة إلى خروجها وكذا معرفة الجمعيات وعددها وتوزيعها التي تتعامل الهيئات.

المرحلة الثانية :

تتمثل في دراسة ميدانية لجمع البيانات الأولية من خلال توزيع الاستبيان على مختلف المصالح لاختبار فرضيات البحث وتحليله وقد اعتمدنا على كل من:

– **المقابلة** : لها مكانة متميزة في البحوث السياسية والاقتصادية لأنها تسمح بالوصول إلى تلعب دورا معلومات وبيانات الهامة أساسيا في مثل هذه البحوث ، وهي تمكن الباحث من أن يعبر مشاعر فرد معين أو مجموعة محدودة من الأفراد اتجاه قضايا أو ظواهر معينة وأن يتعرف على اتجاههم أو خبراتهم ومواقفهم .

و بالنظر إلى الموضوع المتعلق بالدراسة ، فقد انصبت المقابلة على رئيس المجلس الشعبي البلدي الذي أعطى لنا الموافقة بإجراء الجانب التطبيقي ، وتضمنت المقابلة مجموعة من الأسئلة دارت حول رؤساء الجمعيات وأعضائها وبعض المنخرطين قصد معرفة أرائهم حول الجمعيات محل الدراسة ، حيث يعتبر هذا الجزء مهم من المراحل التي تخص موضوع الدراسة ، ونشير في هذا الصدد إلى صعوبة الحصول على كل المعلومات لأن المقابلة تستدعي الانتظار والصبر والمتابعة .

– **الملاحظة** : بالإضافة إلى المقابلة استخدمنا الملاحظة كأسلوب في البحث ، وتعتبر هذه الأخيرة أحد اهم الأدوات المنهجية في جمع المعلومات والبيانات حول مضوع الدراسة ، فهي تساهم في فهم السلوك البشري فهما دقيقا ، ولقد تم استخدام الأداة خلال المراحل التمهيدية ، وذلك من أجل تكوين صورة أولية للبيانات التي نتحصل عليها ، وتم استخدامها كذلك في المراحل المتقدمة من خلال تغيير بعض الأرقام والمعلومات بغية الوصول إلى الدقة وضبط النتائج ، بهدف التأكد من الفرضيات المنطلق منها .

– **الاستبيان** : يعتبر من أكثر الوسائل المستعملة لجمع البيانات على مجموعة من الفقرات المصاغة صياغة استقصائية ، بحيث كل مشارك في العينة أجاب عنها بنفسه بسرية وهذا لعدم معرفة كل فرد إجابات الآخرين كما يسهل الاستبيان من عملية تجميع المعطيات وتصنيفها وبالتالي تفسيرها والوصول إلى الاستنتاجات المطلوبة والمناسبة ، وقد حاولنا في هذا الاستبيان التقيد بموضوع البحث .

تم استخدام استمارة الاستبيان لجمع البيانات حول واقع مشاركة المجتمع المدني ، وأثر تفعيل صياغة السياسات العامة المحلية ومعرفة مختلف اقتراحات الجمعيات في هذا الموضوع ، بالإضافة إلى البيانات العامة ، وعليه ارتأينا تقديم الاستبيان لرؤساء الجمعيات وأعضائها من أجل معرفة مساهمة الجمعيات ومشاركتها وكذا اقتراحاتها حول المشاركة في صياغة السياسة العامة المحلية قدمنا لهم استبيان متمثل في المحاور التالية:

- المحور الأول: تضمن البيانات العامة للجمعيات محل الدراسة
- المحور الثاني: واقع مشاركة المجتمع المدني
- المحور الثالث : تفعيل صياغة السياسات العامة المحلية

2-2 الوثائـــق:

لقد تم في هذا البحث استغلال مجموعة من الوثائق الرسمية ويتعلق الأمر بالجرائد الرسمية وبعض قوائم الجمعيات، والوثائق المقدمة من طرف بعض الجمعيات وذلك لتوضيح وضعيتها ونشاطها ومختلف تعاملاتها مع السلطات.

3- مجتمع عينة الدراسة :

يشمل مجتمع هذه الدراسة رؤِساء الجمعيات والأعضاء المنخرطين فيها بالإضافة إلى بعض مسؤولي الهيئة المحلية وقمنا باختيار عينة من هاته الأطراف .

تم استثناء بعض الأطراف وذلك نظرا لعدم توافقها مع الموضوع، وتلبية لأغراض الدراسة قمنا بتوزيع الاستبيان على رؤساء الجمعيات وبعض المنتسبين إليها، حيث طلبنا منهم الإجابة على الأسئلة بكل حرية وصدق بعد ما تم شرح الاستبيان.

كما أن الإجابة عن الأسئلة من طرف المبحوثين تمت بحضورنا شخصيا وإيضاح بعض النقاط ومناقشتها للتقرب من وجهات النظر حيث أن البعض منهم أراد معرفة النتائج المتوصل إليها بعد التحليل والمناقشة.

4- فرضيات الدراسة :

انطلاقا من الإشكالية المقدمة، ما هو واقع الجمعيات محل الدراسة، وما أثر مشاركتها في صياغة السياسات العامة المحلية ؟

وضعت الفرضيات التالية :

- **الفرضية الأولى:**

تساهم الجمعيات من خلال مشاركتها في تحديد المشكلات وإعطاء اقتراحات مناسبة لتفاديها.

- **الفرضية الثانية :**

تلعب الجمعيات دورا كبيرا في تجسيد المشاريع المحلية من خلال تقديمها للمعلومات المناسبة .

- **الفرضية الثالثة:**

تحتوي الجمعيات على كفاءات تسمح لها بعملية التقييم الفعلي للسياسات المحلية .

المطلب الثاني: تحليل وتفسير النتائج.

المحور الأول: البيانات العامة للجمعية.

جدول رقم "1": سنوات تأسيس الجمعيات محل الدراسة.

سنة تأسيس الجمعية	التكرارات	النسبة المؤوية٪
من 2000-2005	1	4
من 2005-2010	1	4
من 2010 -2015	8	32
من 2015 -2019	15	60
المجموع	25	100

من خلال الجدول نلاحظ أن أقل نسبة وهي 4% من الجمعيات المكونة لعينة البحث نشأت قبل سنة 2005 وهي تتساوى مع نسبة تأسيس الجمعيات خلال الفترة الممتدة من سنة 2005 . 2010 في حين أن اعلى نسبة وهي 60 % تمثل نسبة الجمعيات التي تأسست خلال الفترة الممتدة من سنة 2015 . 2019 بينما نجد أن نسبة الجمعيات المؤسسات في الفترة الممتدة قبل سنة 2000 وهي 4 % كما بلغت النسبة 32% خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 . 2015 ,بالنسبة للجمعيات المؤسسة قبل سنة 2010 فهي قليلة بالمقارنة مع بقية الفترات وذلك راجع إلى التضييق على النشاط الجمعوي الذي كان سائدا قبل هذه المرحلة .

أما الدفعة الفعلية فتمثلت في إصدار القانون 06/12، وقانون الولاية 07/12، وقانون البلدية 10/11 الذي أعطى دفعة جديدة من أجل إنشاء وتأسيس الجمعيات حيث نلاحظ أن ارتفاع النسبة من 4 % إلى 32 % مباشرة بعد إصدار القانون إلى أن بلغت أعلى نسبة 60 % .

الجدول رقم "2" : الغرض من إنشاء الجمعية محل الدراسة

الجمعية	التكرارات	النسبة المؤوية %
رعاية فئات معينة	3	12
ثقافية وعلمية	7	28
جمعية حي	2	8
رياضية	8	32
بيئية	2	8
جمعيات اخرى	3	12
المجموع	25	% 100

تبين من خلال قراءة الجدول أن الاقبال على تأسيس الجمعيات ذات النشاط الرياضي تمثل أعلى نسبة مقدرة ب 32 % بسبب اقبال الشباب على مختلف الأنشطة الرياضية وضرورة تأطير هذه الأنشطة من أجل المشاركة في مختلف التظاهرات الرياضية سواء محليا أو وطنيا ،كما أن الجمعيات ذات النشاط الثقافي والعلمي احتلت المرتبة الثانية بنسبة بلغت 28 % نظرا للطابع الاجتماعي والثقافي التي تتميز به المنطقة وذلك من أجل المحافظة عليه .

الجدول رقم" 3" : المجال الجغرافي لنشاط الجمعية .

الاختيارات	التكرارات	النسب المؤوية %
بلدي	16	64
ولائي	3	12
جهوي	2	8
وطني	4	16
المجموع	25	% 100

من خلال الجدول نلاحظ أن أقل نسبة وهي 8 % تمثل نسبة الجمعيات الجهوية ، وتليها نسبة 12 % وهي نسبة الجمعيات التي تنشط على المستوى الولائي ثم تمثل الجمعيات ذات الطابع الوطني بنسبة 16، % أما أعلى نسبة فهي 64 % وتمثل الجمعيات التي تنشط على المستوى البلدي وذلك نظرا أن مختلف الجمعيات الغرض من إنشائها تمثيل ونقل انشغالات المواطنين المحليين لدى الهيئات المحلية .

الجدول رقم "4 ": اجتماع الجمعية العامة.

الخيارات	التكرارات	النسب المؤويةّ%
بصفة دورية	15	60
حسب الحاجة أو الظروف	9	36
لا يجتمع إلا نادرا	1	4
المجموع	25	% 100

نلاحظ من خلال الجدول أن أكبر نسبة مسجلة 60 % وهي تمثل انعقاد الجمعية بصفة دورية ، أما نسبة 36% والتي تمثل الاجتماع حسب الحاجة الملحة أو الظروف الاستثنائية أو الطارئة أما باقي النسبة فهي تمثل 4 % وهي عدم الاجتماع إلا نادرا يفترض حسب القوانين الأساسية للجمعيات أن تجتمع جمعيتها العامة بصفة دورية من أجل ممارسة الصلاحيات المخولة لها والمتمثلة أساسا في مناقشة مختلف جوانب نشاط الجمعية سواء كان ذلك متعلقا بالجوانب المالية واستغلال الموارد أو الأنشطة والجوانب القانونية خاصة فيما يخص إعداد التقرير المالي والأدبي كما يجب عليها إيداع هذين التقريرين لدى الجهات المختصة بالإضافة إلى أن أنهما يعتبران من الوثائق الأساسية لأجل حصول الجمعية على الدعم المادي من مختلف الجهات المانحة.

المحور الثاني: واقع مشاركة المجتمع المدني.

الجدول رقم" 1 " : الجمعية كطرف أساسي في المجتمع المدني

العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المجموع
التكرارات	13	8	1	3	0	25
النسبة %	52	32	4	12	0	% 100

يبين الجدول أن نسبة 52 %من المبحوثين يوافقون بشدة على أن الجمعية تعتبر كطرف أساسي في المجتمع المدني وتليها نسبة 34 % الذين يوافقون على ذلك في حين أن نسبة 12 % تمثل المبحوثين الغير موافقون ونسبة 4% من المبحوثين المحايدين .

يمكن تفسير هذه النسب بطبيعة النشاط الذي تقوم به هذه الجمعيات وكذلك طموحهم ومدى تحقيق أهدافهم في تنمية المجتمع بشكل ملموس إلى جانب حجم الجمهور المستهدف ومدى استقطابه للموارد المادية والبشرية المتاحة بالإضافة إلى عوامل الرضا عن الذات وكذا عنصري الكفاءة والفعالية لدى المبحوثين .

الجدول رقم "2 " : استجابة السلطات المحلية لمطالب الجمعيات

العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المجموع
التكرار	4	6	5	7	3	25
النسبة %	16	24	20	28	12	% 100

يبين الجدول أن نسبة 28 % يرون أنه لا توجد استجابة لمطالبهم أي أنهم غير موافقين أما نسبة 24% موافقين على استجابة السلطات وهناك نسبة 20 % محايدين و16 % يوافقون بشدة وأخر نسبة 12 % غير موافقين بشدة نلاحظ أن نسبة 28 % تشكل الغالبية و يمكن تفسيرها بطبيعة المطالب التي تقدمها هاته الجمعيات غالبا ، حيث أن السلطات المحلية تمتنع عن تلبية مطالب جمعيات المرتبطة خاصة بنشاطاتها كتقديم التصريحات أو توفير المرافق الملائمة لهته الأنشطة أو الدعم المادي لها ، إضافة إلا أنها ترفض طلبات الجمعية و تتماطل معها خاصة إذا كانت هته الطلبات مرتبطة باقتراح إصلاحات أو مشاريع لصالح المجتمع حسب مجال

تخصصها ، إضافة إلا أن العدد الكبير للجمعيات يؤدي إلى إثقال كاهل الهيئة المحلية للاستجابة لهته المطالب وهذا حسب رأي الأغلبية بنسبة 28% ، أما نسبة 24 % يمكن أن تدل على وجود التنسيق بين السلطات المحلية من أجل تحقيق التنمية على المستوى المحلي في مختلف المجالات ، ونسبة 12 %يدل على محاولة تدخل السلطة المحلية في توجيه نشاطاتها بما يخدم أهدافها وعدم الاستجابة لمطالبها .

الجدول" 3 ": استشارة السلطات المحلية للجمعيات في مجال تخصصها .

العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المجموع
التكرار	4	4	6	5	6	25
النسبة %	16	16	24	20	24	% 100

يضح من خلال الجدول أن نسبة 24 % تمثل المبحوثين الغير موافقين بشدة وكذلك المحايدين ثم نجد نسبة 20% غير موافقين و بعدها تتساوى نسبة مل من موافق بشدة و موافق بـ 16 % .

و سبب ذلك يعود إلى أن الحركة السريعة التي تعالج بها المشاكل يحتم على السلطة المحلية مباشرة التنفيذ دون الجوع الى الجمعيات في كثير من الأحيان ، إضافة الى انه كلما كان عدد الجمعيات كبير نسبيا فانه يصعب من عملية الاستشارة .

الجدول الرابع " 4 ": تعامل السلطات مع مقترحات الجمعية.

العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المجموع
التكرارات	4	6	5	9	1	25
النسبة %	16	24	20	36	1	100

نلاحظ من الجدول ان عينة الاختبار كانت نسبة اجابتها على مدى تعامل السلطات المحلية مع مقترحاتهم كانت كما يلي : اعلى نسبة هي 36% و هي ترى انه لا تجاوب مع مقترحاتهم ، بينما 24 % لعبارة موافق ثم نسبة 20% لعبارة محايد ، ثم بعد ذلك 16% لعبارة موافق بشدة و في الأخير تم تسجيل نسبة 4% لعبارة غير موافق بشدة .

و يمكن ارجاع ذلك الى العدد الكثير للجمعيات و تشعب اختصاصاتها و نشاطاتها ، مما جعل السلطة المحلية لا تتجاوب مع هاته الاقتراحات .

الجدول الخامس" 5 ": مشاركة الجمعية في نشر الوعي و الشعور بالمواطنة.

العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المجموع
التكرارات	16	8	1	0	0	25
النسبة %	64	32	4	0	0	100

نلاحظ من الجدول أن نسبة 64 % من رؤساء الجمعيات "موافقون بشدة " ويرون أنهم يساهمون في نشر الوعي والشعور بالمواطنة اتجاه المواطنين ، كما أن نسبة 32 % منهم على أنهم موافقون على ذلك ، كما نجد نسبة 4 % من المحايدين.

قد لاحظنا من خلال الدراسة الميدانية والنزول إلى الميدان ان مستوى الوعي السياسي والشعور بالمواطنة لدى أعضاء الجمعيات بشكل عام والممارسين للنشاط الجمعوي مرتفع بشكل ملحوظ وهذا راجع إلى عدة عوامل أهمها ارتفاع المستوى التعليمي وكذلك

أقدمية الممارسة الجمعوية والسياسية لدى العديد منها ، حيث يمكن للجمعية أن تقوم بأنشطة توعوية كالمحاضرات والأيام الدراسية والملتقيات أو المعارض والمنشورات وغيرها من النشاطات الهادفة إلى رفع الوعي .

الجدول السادس " 6 ": تساهم الجمعية في صنع القرار على المستوى المحلي:

العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المجموع
التكرارات	3	5	5	10	2	25
النسبة %	12	20	20	40	8	100

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة 40 % من المبحوثين "غير موافقين" و يرون أن جمعياتهم لا تساهم في اتخاذ القرار على المستوى المحلي في حين أن 24 % يوافقون ويرون أن الجمعيات تساهم في اتخاذ القرار على المستوى المحلي كما أن نسبة 20 % محايدين و نسبة 4 % موافقين بشدة وهي نسبة تتساوى مع المبحوثين الغير موافقين بشدة .

تعتبر المساهمة في اتخاذ القرار أول خطوة في المساهمة نحو التنمية بمختلف أشكالها ومجالاتها ، ومن خلال هذا الجدول نلاحظ ضعف مشاركة الجمعيات المدروسة في اتخاذ القرار على المستوي المحلي ، ويمكن تفسير هذه البيانات على عدم تعامل السلطات المحلية مع المنظمات الجمعوية كشريك يمكنه الإسهام في التنمية ودعم مختلف المجالات في المجتمع وانما ينظر إليها على أنه قاصر وعاجز في على المساهمة في التنمية أو الفعل الاجتماعي ، رغم أن الجمعيات التي شملتها الدراسة هي من الجمعيات المعروفة والناشطة في المنطقة إلا أن العديد من رؤساء الجمعيات أكدوا أن اسهامهم في اتخاذ القرار مرتبط أساسا بالعلاقات الجيدة التي تربطهم مع المسؤولون .

الجدول السابع" 7 ": اشراك الجمعية في بلورة و تصور احتياجات المنطقة :

العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المجموع
التكرارات	1	4	4	10	6	25
النسبة %	4	16	16	40	24	100

ما يلاحظ من خلال الجدول أن نسبة 16% من الجمعيات الذين يوافقون على أن السلطة المحلية تقوم بإشراك الجمعيات في بلورة وتصور احتياجات المنطقة و4 % يوافقون بشدة في حين أن الغالبية من الجمعيات المتمثلة في نسبة 40 % يرون عكس ذلك "غير موافقين " و24 % منهم غير موافقين بشدة كما أن نسبة 16 % محايدين .

ما يمكن تفسيره أنه وبالرغم من أن الجمعيات تقوم بعدة نشاطات متعددة غير أنها متقطعة ولا تملك برنامج عمل مشترك وواضح مع السلطات المحلية تلتزم به ، كما أن أنشطة هاته الجمعيات تتمركز في مجالات محدودة كالتوعية والتطوع وتقديم المساعدات والأعمال الخيرية وغيرها وهي بذلك تقترب من الأغراض التقليدية للعمل الجمعوي ، وهذا ما يجعل مشاركتها في بلورة وتصور احتياجات المنطقة محدود ومنحصر في هاته القطاعات لا غير وهذا ما تفسره نسبة الغالبية من أعضاء الجمعية ورؤسائها بنسبة 40 %، وعليه يسير كل شيء حسب الظروف والمناسبات وهذا ما تعكسه إجابات رؤساء الجمعيات الموافقين بنسبة 16 % .

الجدول الثامن " 8 ": مساهمة الجمعية في التنمية المحلية.

العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المجموع
التكرارات	16	5	3	1	0	25
النسبة %	64	20	12	4	0	100

ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول أن نسبة 64 % من المبحوثين" موافقين بشدة " و يرون أن الجمعيات تساهم في التنمية المحلية للمجتمع ونسبة 20 % من الجمعيات أيضا موافقون عليه في حين أنه هناك نسبة ضئيلة متمثلة في 4 % الذين لا يوافقون ويرون أن الجمعيات لا تساهم في التنمية المحلية و 12 % منهم محايدين .

تتشكل النخبة الممثلة للمجتمع المدني من أشخاص ذوي تعليم عالي ، ذوي مهن إدارية أو تعليمية و ذوي دخل متوسط ، مما جعلهم يمتلكون خبرة متنوعة في العمل الجمعوي والعمل السياسي وكل ذلك يتم استغلاله من طرف السلطة المحلية والعمل به من أجل العمل ومشاركة الجمعيات في التنمية المحلية للمجتمع بمختلف أشكالها وهذا ما يفسر نسبة الغالبة بـ 64% على عكس البعض الأخر من الجمعيات الذي يمثل نسبة 4 % وذلك يمكن إرجاعه الى عدم توفر الخبرات المناسبة والقدرات لدى هاته الجمعيات كما يمكن لها أن ترى ذلك ليس من صالحها ويستنزف لها الوقت والجهد من أجل تحقيق أهدافها المنشودة .

الجدول التاسع " 9 ": تقديم مساهمات وفق أولوية واحتياجات المنطقة.

العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المجموع
التكرارات	18	6	1	0	0	25
النسبة %	72	24	4	0	0	100

ما يمكن ملاحظته من بيانات الجدول ان اعلى نسبة مسجلة هي 72 % لموافق جدا وموافق بنسبة 24 % ثم محايد بنسبة 4 %

ان اشراك الجمعيات في ترتيب الأولويات اختيار البدائل خاصة فيما يتعلق باقتراح المشاريع و الرجوع الى الشركاء في تحديدها سيؤدي الى الاستفادة من مساهماتهم و استغلالها بنسبة كبيرة .

الجدول العاشر " 10 ": اقتراح جملة من الإجراءات التي تدعم فعالية النشاط الجمعوي المحلي .

العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المجموع
التكرارات	18	5	2	0	0	25
النسبة %	72	20	8	0	0	100

من خلال بيانات الجدول نلاحظ أن الغالبة بنسبة 72 % من الجمعيات توافق بشدة على اقترح جملة من الإجراءات من أجل دعم النشاط الجمعوي المحلي و 24 %موافون على ذلك في حين نجد أن 12 % من الجمعيات محايدين .

ما يمكن تفسيره هو أن الجمعيات يمكن لها أن تثبت زيادة اهتمامها وإقبالها على دعم النشاط المحلي من خلال وضعها لمجموعة من الأليات والإجراءات بداية من الاستفادة الشخصية لرؤساء الجمعيات من النشاط الجمعوي وخاصة فيما يتعلق بالخيرة السياسية والتعرف على كبار المسؤولين ومن ثم تكوين شبكة علاقات هامة على مستوى القاعدة الشعبية أو على مستوى الشخصيات النافذة في المجتمع هذه العلاقات تمكنهم من الاستفادة مستقبلا من جلب الدعم المادي والتنظيمي للجمعية ، وقد أكد العديد من رؤساء الجمعيات أن الفضل في نجاح نشاطات جمعياتهم المحلية واستمراريتها يعود بدرجة كبيرة إلى العمل بالإجراءات المحددة مسبقا إلى والتي تم العمل بها .

الجدول الحادي عشر " 11 ": تقرب الجمعيات من المجتمع المحلي يمكنهم من التعبير عن توجهاتهم وأيديولوجياتهم ونقلها للسلطة المحلية.

العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المجموع
التكرارات	16	6	3	0	0	25
النسبة %	64	24	12	0	0	100

من خلال بيانات الجدول نلاحظ ان 64% من المبحوثين وافقوا بشدة على ان تقرب الجمعيات من المجتمع المحلي يمكنهم من التعبير عن توجهاتهم وأيديولوجياتهم ونقلها للسلطة المحلية ، ثم تليها نسبة 24 % اجابتها بموافق ، و أخيرا نجد ان نسبة 12 % منهم محايدين .

ان الاختلافات العديدة التي تميز مختلف المجتمعات وصعوبة تحديد توجهاتهم و انشغالاتهم سيعرقل عمل السلطة المحلية ، خاصة اذا لم تكن هناك جمعيات تقوم بنقل هاته الانشغالات للسلطة المحلية و التعبير عن توجهاتهم وأيديولوجياتهم .

الجدول الثاني عشر" 12 ": زيادة عدد الجمعيات و زيادة مشاركتهم يساهم بشكل جلي وواضح في التنمية المحلية في المنطقة .

العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المجموع
التكرارات	20	3	0	2	0	25
النسبة %	80	12	0	8	0	100

يبين الجدول أن نسبة 80 % من الجمعيات موافقون بشدة على أن زيادة عدد الجمعيات وزيادة مشاركتها يساهم بشكل لأفضل في تنمية المنطقة المحلية ونسبة 12 % موافقون على ذلك في حين أن أقل نسبة والمتمثلة في 8 % لا يوافقون على ذلك.

ان زيادة عدد الجمعيات يؤدي بدوره إلى زيادة الجهود على المستوى المحلي وتوسعة المناطق وزيادة الاهتمام بانشغالات المنطقة والتنسيق فيما بينها ومحاولة خلق قوة تأثير على الساحة السياسية والاجتماعية من حلال تكاتفها وتعاونها ، كما أن تدعيمها لبعضها البعض يساعدها على التطور واكتساب الخبرة والتأثير على أكثر الفئات المستهدفة فتعمل على التعاون عموما وتبادل المعلومات على مستوى المناطق محليا .

الجدول الثالث عشر " 13 ": من الصائب أن تقوم السلطة المحلية الطلب من الجمعية ان تقوم بنشاطات معينة .

العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المجموع
التكرارات	6	7	6	4	2	25
النسبة %	24	28	24	16	8	100

يشير هذا الجدول إلى أن نسبة 28 % من هذه الجمعيات توافق على طلب السلطات المحلية بأن تقوم بنشاطات معينة و 24 % يوافقون على ذلك بشدة في حين أن 24 % من الجمعيات محايد و 16 % لا يوافقون على ذلك و8 % غير موافقين بشدة .

إن طلب السلطات المحلية من الجمعيات القيام بنشاط معين لا يعني بالضرورة اعطاء أوامر فوقية بتنفيذ نشاط أو برنامج ولكنه قد يكون أيضا طلبا للمساعدة أو المساهمة في تنفيذ برامج أو إحياء مناسبات قد تهم الفئات المستهدفة من نشاط الجمعيات مثل أحد

الجمعيات قد طلب من رئيسها إنجاز مداخلة في ملتقى حول البيئة ، وذلك يمثل مظهرا من مظاهر الثقة والتكامل الذي يفترض أن يكون متواجد بين الجمعيات والسلطات المحلية.

الجدول الرابع عشر" 14 ": العمل بالقوانين التي تنظم عمل الجمعيات يقلل ويحد من نشاط الجمعيات.

العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المجموع
التكرارات	6	7	6	4	2	25
النسبة %	24	28	24	16	8	100

من خلال بيانات هذا الجدول نلاحظ أن 52 % من المبحوثين "موافقون بشدة " على أن القوانين التي تنظم عمل الجمعيات تقلل أو تحد من نشاطها و24 % موافقون على ذلك إلا أن 25 % من الجمعيات يرون عكس ذلك وغير موافقين إضافة الى أن 4 % غير موافقين بشدة على ذلك .

نلاحظ من هذه البيانات أن غالبية رؤساء الجمعيات يرون أن القوانين التي تسير عمل الجمعيات تحتاج إلى التغيير والإصلاح لأسباب متعددة أهمها تكريسه للبيروقراطية مما يعرقل نشاط الجمعيات ويدخلها في متاهات هي في غنى عنها وهو ما يبعدها عن تحقيق الهدف الذي أقيمت من أجله ما يجعله سبب رئيسي في عدم نشاط الكثير من الجمعيات , ذلك إلى جانب تمكين هذه القوانين بأن تدخل في شؤون الجمعيات وخصوصياتها حسب ما يخدم البعض أو السلطات المحلية .

- **إثبات الفرضية الأولى محل الدراسة:** يعتبر المجتمع المدني شريك أساسي في عملية صياغة السياسات العمومية المحلية في البلدية محل الدراسة.

العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
المتوسط الحسابي	11,35	5,64	3	2,71	1,5

ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول هو أن أكبر قيمة للمتوسط الحسابي كانت 11,75 وتليها 5,64 ، أي بمعدل 3.48 من السلم الخماسي وتمثل الخانة " موافق بشدة " والخانة " موافق " وكانت أكبر من المتوسط الحسابي 2,5 .

وعليه يتم قبول الفرضية و يمكن القول بأن المجتمع المدني يعتبر شريك أساسي في عملية صياغة السياسات العمومية المحلية في البلدية محل الدراسة بنسبة بمعدل 3.48 من 5 .

المحور الثالث : تفعيل صياغة السياسات العامة المحلية من خلال مشاركة المجتمع المدني

الجدول الأول " 01": مشاركة الجمعية في تحديد مشاكل المنطقة يزيد من وضوحها.

العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المجموع
التكرارات	22	2	1	0	0	25
النسبة %	88	8	4	0	0	100

من خلال بيانات الجدول نلاحظ أن أعلى نسبة و هي 88 % هي موافق بشدة أي أن مشاركة الجمعيات في أن تحديد مشاكل المنطقة يزيد من وضوحها, ثم 8 % كانت إجابتهم بموافق و 4 % كانوا محايدين.

يظهر من خلال نتائج الجدول أن غالبية الجمعيات ترى بان تحديد المشاكل المختلفة يجب ان يتم على المستويات الدنيا وان يكونوا طرفا فيه ، و هذا هو المغزى من التطرق إلى الديمقراطية التشاركية ، و لان الموطنين المحلين هم أول من يصطدم بهته المشاكل ، فيقومون بالإبلاغ عنها للهيئات المحلية من اجل حلها , فالسلطات المحلية تواجه هذه المشاكل و القضايا التي تكون بمثابة عائق لها في سبيل صنع سياساتها العامة، وفي سبيل تقدمها الاقتصادي والحضاري بشكل عام يحتم عليها دراسة تحديد هده المشكلات وتحليلها ودراستها بأساليب علمية لتكون قادرة على مواجهتها ، وصياغة ووضع إجراءات وتدابير بشأنها ، فعملية تشخيص المشاكل يجب ان تتم في المستويات الدنيا و ان تجمع البيانات المختلفة من الذين يعيشون المشكلة في واقعهم .

الجدول الثاني" 02 " مشاركة الجمعيات في تحديد المشاكل واحتياجات المنطقة يساهم في التعجيل بحلها.

العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المجموع
التكرارات	19	5	0	0	1	25
النسبة %	76	20	0	0	4	100

من خلال بيانات الجدول نلاحظ أن أعلى نسبة و هي 76 % هي موافق بشدة أي أن مشاركة الجمعيات في تحديد المشاكل و احتياجات المنطقة يساهم في التعجيل بحلها, ثم 20 % كانت إجابتهم بموافق و 4 % غير موافقين بشدة.

يظهر من خلال نتائج الجدول أن غالبية الجمعيات ترى بان تحديد المشاكل و احتياجات المنطقة يساهم في التعجيل بحلها حيث أن كلما تقربت الهيئات المحلية من المواطنين و أخذت بآرائهم سوف يؤدي إلى تشخيص أفضل للمشكلة و سيؤدي إلى التعجيل بحلها أي تحديدها ومنحها تفسيرات مناسبة معبرة عن جميع الحقائق التي تدور حولها وذلك بالإجابة على الأسئلة :

ما الذي يحدث بالضبط ؟ والذي له علاقة فعلية بما يحدث ؟ و ما هما جوهر أو مفتاح المشكلة ؟

هذه الإجابات تقود محلل السياسة العامة تركيب تصورات متباينة حول أبعاد المشكلة والتي تقدم لصناع السياسة كمفاتيح تساعدهم على بناء السياسات واتخاذ القرارات التي تؤدي إلى التعجيل بحل المشاكل المطروحة.

الجدول الثالث " 03 ": مشاركة الجمعيات في تحديد مشاكل و احتياجات المنطقة يساهم في الحد من أثارها السلبية.

العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المجموع
التكرارات	19	6	0	0	0	25
النسبة %	76	24	0	0	0	100

من خلال بيانات الجدول نلاحظ أن أعلى نسبة و هي 76 % هي موافق بشدة أي أن مشاركة الجمعيات في تحديد المشاكل و احتياجات المنطقة يساهم في الحد من أثارها السلبية, ثم نسبة 24 % كانت إجابتهم بموافق.

يظهر من خلال نتائج الجدول أن غالبية الجمعيات ترى بان تحديد المشاكل و احتياجات المنطقة يساهم في الحد من أثارها السلبية أي التشخيص الجيد للمشكلة هل هي عامة أو متكررة ، و هل يمكن حلها بطرق محددة أم أنها استثنائية تتطلب تطوير برنامج أو نطاق جديد لحلها ،كذلك يساعد تصنيف المشكلات إلى إيجاد ترتيب لها في السلم الحكومي حسب الأولوية وطبقا لدرجة تأثيرها والصدى الذي توقعه ودرجة القلق وعدم الارتياح الذي تثيره ازاء المواطنين و بالدراسة الجيدة لمقترحاتهم كل ذلك سيؤدي إلى الحد من أثارها السلبية .

الجدول الرابع " 04 "مشاركة الجمعيات في تحديد مشاكل و احتياجات المنطقة يساهم في الوصول الى أهدافها.

العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المجموع
التكرارات	20	4	1	0	0	25
النسبة %	80	16	4	0	0	100

من خلال بيانات الجدول نلاحظ إن أعلى نسبة مسجلة هي 80 % لعينة البحث و هي توافق بشدة مشاركة الجمعيات في تحديد مشاكل و احتياجات المنطقة يساهم في الوصول إلى أهدافها ثم نسبة 16 % موافقة و أخيرا نسبة 4 % فهي محايدة.

إن استمرار أي نظام سياسي يبقى رهن الاستجابة الفعلية والمستمرة للمشاكل والقضايا التي تواجه، سواء تعلق الأمر بالبيئة الداخلية ما يأتي منها من طلبات اجتماعية ، اقتصادية أو سياسية أو ثقافية ، أي كل ما من شأنه أن يتصل بخدمة المصلحة العامة مما يحتم على الهيئات المحلية دراسة المشكلات وتحليلها بأساليب علمية لتكون قادرة على مواجهتها ، وصياغة ووضع إجراءات وتدابير بشأنها من أجل الوصول إلى الأهداف المرجوة التي يمكن أن تتجلى حيال وضع السياسة العامة حيز التنفيذ وتحويلها إلى نتائج واقعية إضافة الى ان اشراك الجمعيات في تحديد هذه المشاكل و احتياجات المنطقة يساهم في الوصول الى أهدافها .

الجدول الخامس" 05 ": ضرورة مشاركة الجمعيات في تجسيد المشاريع على المستوى المحلي.

العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المجموع
التكرارات	17	7	0	1	0	25
النسبة %	68	28	0	4	0	100

من خلال بيانات الجدول نلاحظ ان اعلى نسبة مسجلة هي 68 % لعينة البحث و هي توافق بشدة على انه يجب ان تلتزم الهيئات المحلية بضرورة مشاركة الجمعيات في تجسيد المشاريع محليا ، ثم نسبة 28 % اجابت بموافقتها أخيرا 04 % كانت اجابتها بغير موافق.

أن هذه المرحلة تستدعي المرافقة الفعلية لتنفيذ للسياسة العامة التي تم تبنيها ، فحال الانتهاء من تبني سياسة ما وتشريعها تصبح المقترحات والمشروعات واللوائح التي تعبر عن مضمونها مؤهلة لأن توصف بالسياسة العامة ، و تنفيذ السياسة العامة بعبارة بسيطة هو تحويلها إلى نتائج عملية ملموسة ، ووفق هذه الاعتبار فان مشاركة الجمعيات في عملية تنفيذ السياسة العامة و تجسيدها من اجل الوصول الى نتائج ترضي الجميع .

الجدول السادس "06 ": ضرورة استفادة السلطات المحلية من المعلومات المقدمة من طرف الجمعيات المتعلقة بطريقة تجسيد المشاريع.

العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المجموع
التكرارات	15	9	0	1	0	25
النسبة %	60	36	0	4	0	100

نلاحظ من خلال بيانات الجدول أن 60 % من المبحوثين يوافقون بشدة على ضرورة الاستفادة من المعلومات المقدمة من طرف الجمعيات وأيضا 36 % موافقين في حين أننا نجد أقل نسبة وهي 4 % غير موافقين.

يمكن تفسير النتائج من خلال بيانات الجدول بداية بأكبر نسبة 60%أنه من الضروري استفادة السلطات المحلية من المعلومات المقدمة من طرف الجمعيات المتعلق بطريقة تجسيد المشاريع المحلية وذلك بداية بتعميم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في كافة القطاع العام المحلي والتخلي عن أساليب العمل التقليدية في الإدارة العامة من أجل تسهيل الحصول على المعلومات والسرعة في تلقيها وهذا من شأنه أن يدعم ويقوي تجسيد المشاريع المحلية ويضمن استمراريتها وتحقيقها لنتائج مرضية للمجتمع والدولة وكذلك هو الحال أما بالنسبة ل 4% الذين لا يوافقون على ضرورة الاستفادة من المعلومات قد يرون بأنها معلومات يتم استغلالها من طرف بعض المسؤولين وتوجيهها إلى مجالات أخرى وكذلك عدم العمل بها .

الجدول السابع " 07 ": مشاركة المجتمع المدني في تجسيد المشاريع المحلية يساهم في الحد من مشاكل الانجاز .

العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المجموع
التكرارات	16	6	1	2	0	25
النسبة %	64	24	4	8	0	100

يتضح من خلال الجدول أن نسبة 64 % من المبحوثين يوافقون بشدة على أن مشاركة المجتمع المدني في تجسيد المشاريع المحلية يساهم في الحد من مشاكل إنجازها و24 % من المبحوثين موافقين على ذلك، في حين أننا نجد نسبة 8 % غير موافقين 4 % محايدين.

ما يمكن تفسيره أنه يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن يساهموا في الحد من مشاكل إنجاز المشاريع المحلية وذلك عبر دراسة جميع الجوانب المتعلقة بها ، ومعرفة كافة اللوائح والأنظمة التي توفر سبل النجاح وتحقيق الإنجاز وذلك لتعظيم الاستفادة الذي من شأنه أن يقوم بتطوير وتنمية المشاريع المحلية ، أما نسبة 8 % لا يوافقون ربما لعدم استشارتهم من طرف السلطات المحلية في مثل هذه المشاريع والنظر إليها على أنها ليست من صلاحياتهم .

الجدول الثامن " 08 ": مرافقة المجتمع المدني تضمن الجودة في تجسيد المشاريع العمومية المحلية .

العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المجموع
التكرارات	18	4	1	2	0	25
النسبة %	72	16	4	8	0	100

نلاحظ من خلال بيانات الجدول أن نسبة 72% من المبحوثين يوافقون بشدة على أن مرافقة المجتمع المدني تضمن الجودة في تجسيد المشاريع العمومية المحلية في حين أننا نلاحظ أن نسبة المبحوثين الغير موافقين كانت بنسبة ضئيلة بـ 8 % كما كانت نسبة 16 % موافقون ونسبة 4 % محايدين .

ما يمكن تفسيره أن الحضور المنتظم والفعال ومرافقة المجتمع المدني بغية المساهمة تزويد هذه الاجتماعات بالأفكار والتصورات وتقديم الاقتراحات التي تسهم في بلورة الحلول الناجحة لتجسيد المشاريع وتجنب المشاكل التي قد تواجهها ، وكذا توفير مزيد من الأساليب التي من شأنها المساعدة في تجسيد المشاريع و التنمية المحلية وتطويرها ، أما نسبة 8% للأطراف الغير موافقة قد يرون غياب القوانين والإجراءات التي تنظم التعاملات على المستوى المحلي والتي من شأنها أن تحدث تعارض وخلافات وعدم التوافق وأيضا غياب القوانين التي تنظم التعامل مع أفراد المجتمع ، لذلك يجب أن يكون المجتمع المحلي في مستوى تطلعات المواطنين ورغباتهم

الجدول التاسع " 09 ": مشاركة الجمعيات في تقييم السياسات المحلية يقوي الثقة بين المجتمع المحلي و السلطات المحلية.

العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المجموع
التكرارات	20	4	0	1	0	25
النسبة %	80	16	0	0	4	100

من خلال بيانات الجدول نلاحظ أن أغلبية المبحوثين بنسبة 80 % يوافقون بشدة على أن اشراك المجتمع المدني في تقييم السياسات المحلية يزيد من الثقة بين المجتمع المحلي والسلطات المحلية ، كم كان رأي البقية بنسبة 20 % على أنهم موافقون.

وعليه يمكن تفسير نتائج الغالبية بنسبة 80% أن عامل الثقة بين المجتمع المحلي والسلطات المحلية يعتبر عاملا جوهريا في تقييم السياسات المحلية ، فكلما كانت السبل تهدف إلى تعزيز المشاركة والتعاون من أجل المنفعة الاجتماعية والصالح العام تضمن له المشاركة الفعلية في الحياة السياسية سواء عن طريق الانتخابات أو عن طريق الاشتراك في القضايا التي تحدد مصير المجتمع ، وهذا بدوره يسمح بزيادة الثقة بين المتعاملين ويقوي العلاقات والتشاور .

الجدول العاشر " 10 ": مشاركة الجمعيات في عملية التقييم يضمن الحصول على اكبر قدر من المعلومات اللازمة لهته العملية.

العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المجموع
التكرارات	20	5	0	0	0	25
النسبة %	80	20	0	0	0	100

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة 80 % من المبحوثين يوافقون بشدة على أن إشراك الجمعيات في عملية التقييم يضمن الحصول على أكبر قدر من المعلومات اللازمة لهته العملية ونسبة 20 % منهم موافقون.

كما رأينا سابقا أنه كل ما كان هناك احتكاك أكثر للجمعيات وإشراكها في عملية التقييم من طرف السلطات المحلية كل ما زاد اكتساب خبرات جديدة وشخصيات ذات مستويات مختلفة لها علاقات متنوعة سواء على المستوى المحلي أو الوطني أو حتى الدولي وذلك بدوره يوفر وسائل اتصال حديثة التي تسمح بالنقاش والتحاور والتنسيق مع جمعيات متنوعة التي تكسبها أكبر قدر من المعلومات اللازمة أو تربطها بمصادر جديدة ومتنوعة للحصول على المعلومات التي تسمح لها بعملية التقييم .

- **إثبات الفرضية الثانية محل الدراسة** : يعتبر المجتمع المدني في البلدية محل الدراسة أن المساهمة في صياغة السياسات العمومية ستساهم في تفعيلها.

	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
المتوسط الحسابي	18,6	5,2	0,4	0,7	0,1

ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول هو أن أكبر قيمة للمتوسط الحسابي هي 18,6 و 5,2 ، أي بمعدل 4.76 .

وتمثل كل من الخانة " موافق بشدة " والخانة " موافق " وكانت النسبة أكبر من المتوسط الحسابي2,5 .

وعليه يتم قبول الفرضية ويمكن القول بأن يعتبر المجتمع المدني في البلدية محل الدراسة أن المساهمة في صياغة السياسات العمومية ستساهم في تفعيلها بمعدل يبلغ 4.76 من 5 .

المطلب الثالث: نتائج الدراسة.

1) عرض و مناقشة النتائج وفقا لتساؤلات الدراسة.

أ – النتائج متعلقة بالبيانات العامة.

من خلال تحليل البيانات التي تم جمعها في الميدان نستخلص ما يلي:

- ان سنة تأسيس الجمعيات كانت اغلبها محصورة بين 2010- 2019 بنسبة 92 % و سبب ذلك يكمن غي القوانين التي تم إصدارها خلال هذه الفترة خاصة قانون 06/12 المنضم لعمل الجمعيات و كيفية تأسيسها إضافة الى اصدار قانون البلدية رقم 10/11 و قانون الولاية رقم 07/12 حيث أعطت هذه القوانين أولوية لتجسيد الديمقراطية التشاركية .
- من حيث الغرض من انشاء الجمعية توصلنا ان اغلب التوجهات كانت من اجل انشاء جمعيات ذات أغراض ثقافية و علمية و رياضية بنسبة 60 % وذلك راجع الى المجالات المختلفة التي تنشط بها هاته الجمعيات ، و هو امر مرتبط بطبيعة المجتمعات النامية التي يتمركز النشاط الجمعوي فيها على العموم على التطوع و الانشطة الاجتماعية الثقافية و الرياضية .
- من حيث مجال نشاط الجمعيات وجدنا نسبة 72 % من الجمعيات تنشط على المستوى المحلي و هذا يرجع الى ضرورة تمثيل المواطنين المحليين لدى الهيئات المحلية في مختلف المجالات .
- انعقاد الجمعية العامة و جدنا ان نسبة 60% من الجمعيات تقوم بعقد جمعياتها العامة بصفة دورية و هذا بسبب الزام القوانين للجمعيات بوجوب عقد دورتين سنويا .

ب– نتائج متعلقة بواقع مشاركة المجتمع المدني :

من خلال تحليل البيانات التي تم جمعها في الميدان نستخلص ما يلي:

- توصلنا الى ان نسبة 84 %من الجمعيات محل الدراسة تعتبر نفسها طرفا اساسيا في المجتمع المدني و هذا يرجع الى رغبة الجمعيات في المساهمة في تنمية المجتمع حيث ان العلاقات التي تم تكوينها مع جميع الشركاء الاجتماعيين جعل من الجمعيات طرفا أساسيا في المجتمع المدني .
- التمسنا ضعفا في الاستجابة لمطالب و اقتراحات الجمعيات و قلة استشارتها من طرف الهيئات المحلية ودلك كونها لا تتعامل مع الجميع على حد سواء و انما هناك معايير غير واضحة لتحديد الجهات المعنية بالعملية ،رغم ان جميع هذه الجمعيات تشترك غي عنصر النشاط و الفعالية ، حيث تركز اغلبية طلبات الجمعيات على توفير المقرات و المرافق الملائمة لنشاطاتها اضافة الى الدعم المادي و تقديم التصريحات ، مما يؤدي بالسلطات المحلية الى المماطلة او رفض لاقتراحات و طلبات الجمعيات و هذا استقيناه عموما من خلال المقابلات المختلفة مع الجمعيات ، و ان استشارتها او اخد آرائهم في مجال تخصصهم لا يتم الا نادرا .
- من خلال النتائج وجدنا ان نسبة 96 %من الجمعيات تساهم في رفع الوعي والشعور بالمواطنة اتجاه المواطنين المحليين ضمن عملية التنشئة السياسية لهم حيث يمكن للجمعية القيام بهذا الدور من خلال ما تقوم به من أنشطة تطوعية كالمحاضرات والأيام الدراسية والملتقيات وغيرها من النشاطات الهادفة الى رفع الوعي لدى المواطنين المحليين.

- من خلال البيانات الدراسة الميدانية توصلنا الى ان هناك ضعف في مشاركة الجمعيات في عملية صنع القرار المحلي سواء عن طريق الاقتراحات و الشكاوى او تقديم الاستشارة والمشاركة في الاجتماعات مع السلطة المحلية ، كما توصلنا انه هناك ضعف في اشراك السلطات المحلية للجمعيات في بلورة و تصور احتياجات المنطقة ، حيث ركز المبحوثين على ضرورة تقديم المساهمات ان تكون وفق أولوية و احتياجات المنطقة بنسبة 96 % .
- على العموم يرى أن 88 % من المبحوثين نشاطهم الجمعوي يساهم في تنمية المجتمع بشمل عام كل حسب مجال تخصصه.
- تقرب الجمعيات من افراد المجتمع يمكنهم من التعبير عن توجهاتهم و ايديولوجياتهم و نقلها للسلطة المحلية و هذا حسب ما توصلت اليه نتائج الدراسة بنسبة 88 %و هذا يرجع الى الدور المهم الذي تلعبه الجمعية بصفتها حلقة وصل بين المجتمع المحلي و السلطة المحلية ، كما ان زيادة عدد الجمعيات و زيادة مشاركتها يساهم بشكل افضل وواضح في التنمية المحلية للمنطقة وهي اجابة اغلبية الجمعيات بنسبة 92 % .
- ترى نسبة 52 % من الجمعيات انه لا ماتع من استجابتها لطلب السلطات المحلية بالقيام بنشاطات معينة اذا كانت لا تتعارض مع اختصاصها ، بينما ترى نسبة 24 % من الجمعيات انه لا يمكن للسلطات المحلية ان تطلب منها القيام باي نشاط كون هذا يتعارض مع مبادئها .
- بخصوص القوانين المتعلقة بنشاط الجمعيات يرى غالبية المبحوثين بنسبة 76 % انه لابد من إعادة النظر في هده القوانين لأنها تحد من استقلال الجمعيات و يضع قيودا على حريتها و يقلل من نشاطها ، مع التأكيد على وجوب وضع جملة من الإجراءات الجديدة من اجل دعم فعالية النشاط الجمعوي .

على الرغم من بعض القوانين و الإجراءات التي قد تدل على احكام السيطرة و التحكم غير ان رؤساء الجمعيات لا يشعرون بتعسف السلطات المحلية في هذا المجال ، غبر ان المشكلة تكم في عدم وجود معايير واضحة ومحددة تسمح بالمعادلة العادلة لجميع الجمعيات و إعطائها فرصا متساوية للمشاركة في الفعل الاجتماعي ، وهذا يدل على ترك العملية رهن توجهات الاشخاص في مناصب السلطة و تقديراتهم .

ج– نتائج متعلقة بتفعيل صياغة السياسة العامة المحلية من خلال مشاركو المجتمع المدني:

- توصلنا الى نسبة 96 % من الجمعيات ترى بان مساهمتها في تحديد مشاكل واحتياجات المنطقة يزيد من وضوحها و يساهم في التعجيل بحلها و الحد من اثارها السلبية ,كما يؤدي الى الوصول الى الأهداف المرجوة من عملية المشاركة.
- حيث ان المشكلات التي تتم معالجتها تعتبر صلب عملية صنع السياسة العامة المحلية ، وهذا انطلاقا من التعبير القائل بأن تشخيص المشكلات هو نصف حلها ، لذلك يجب أن تستخدم أساليب دقيقة مع الاستناد الى محصلة وافية من المعلومات المساعدة للإحاطة التامة والشاملة بالقضايا محل الاهتمام ، وضمان مشاركة جميع الأطراف الفاعلين يضمن عدم وجود ردود الأفعال او اثارة حساسيات عند معالجتها ويحد من اثارها السلبية ويؤدي بها الى الوصول إلى الأهداف المرجوة وتحويلها إلى نتائج واقعية.

- أما فيما يخص ضرورة مشاركة الجمعيات في متابعة تجسيد المشاريع على المستوى المحلي و الاستفادة من المعلومات المقدمة من طرفها لطريقة التجسيد من اجل الحد من مشاكل الإنجاز و ضمان الجودة للمشاريع المنجزة ، فقد تفاوتت نسبة الإجابة حيث سجلت أدنى نسبة و هي 72 % و أعلى نسبة هي 96 %.

إن توفير المعلومات اللازمة والمقدمة من طرف الجمعيات المتعلق بتجسيد المشاريع يرتبط بمدي صدقها وقبولها من طرف السلطات المحلية كما سبق وان أشرنا لدور محلل السياسات حيث تسهم المعلومات في خلق الإطار الموضوعي والعلمي الذي يمكن أن تستند إليه السلطات في تجسيد مشاريعها وذلك بشكل يؤدي إلى استخدام الوسائل المعرفية وتطبيق الأدوات العلمية وتوظيف الإمكانات التي من شأنها أن تكون ذات أثر إيجابي في تجسيد المشاريع ،كما أن مشاركة الجمعيات في هاته العملية ومرافقتها الدائمة والمستمرة يوفر جو من الرشد أي اختيار الحلول التي ينبغي أن يتمخض عنها أكبر عائد اجتماعي بالشكل الذي يعبر عن تحقيق فوائد كبيرة ، أي لا ينبغي على صانعي القرارات المحلية تبني أية سياسة من شأنها أن تترك أثار جانبية أو تتطلب تكلفة كبيرة , ولا يعني هذا التضحية بالقيم الاجتماعية في سبيل تعظيم الكسب المادي , فالرشادة والعقلانية تضم كل ما يجري في البيئة وتعد من المتطلبات الأساسية والهامة في وضع الحلول ، وعلى إثر كل هذا توصلنا إلي نتيجة مفادها وجوب وضرورة مشاركة المجتمع المدني في تجسيد المشاريع المحلية .

- من خلال البيانات بلغت النسبة المسجلة اكبر من 95 % لضرورة اشراك الجمعيات في تقييم السياسات المحلية و انها تقوي الثقة بين المجتمع المحلي و السلطة المحلية ، كما ان عملية اشراكهم في التقييم يضمن الحصول على اكبر قدر من المعلومات اللازمة لهاته العملية .
- تتضمن مرحلة التقييم تقييم نشاطات متسلسلة تهتم بتقدير وتثمين وتحديد الأهمية للمضمون التي تنطوي عليها السياسة العامة المحلية ، و لذلك فانه يجب ان ترافق عملية الصنع والتنفيذ عملية هامة جدا وهي عملية التقييم التي تدعو الى معرفة عملية وحقيقة وموضوعية للانعكاسات السلبية والإيجابية المترتبة عن السياسة العامة المحلية وعن تنفيذها وعن آثار مخرجاتها ومدى فعاليتها وكفاءتها في تحقيق الأهداف التي صممت لأجلها .
- يعتبر التقييم عملية أساسية للذين يصممون وينفذون السياسات العامة المحلية، وتهدف هذه العملية إلى تشخيص وقياس آثار ونتائج السياسة للتوصل إلى معرفة المنجز من النتائج و مقارنته بما تم تسطيره ، و عليه فان مشاركة الجمعيات من اول الى اخر مرحلة يساهم في تقوية الثقة بين المجتمع المدني و السلطة المحلية ، كما يضمن الحصول على قدر كافي من المعلومات التي ستعتبر معلومات اساسية للمشاريع المسطرة مستقبلا و كيفية تنفيذها .

الخاتمـــــة

خاتمة

لقد حاولنا في هذه الدراسة أن نبرز الدور الهام الذي يلعبه المجتمع المدني و علاقته بالسلطات المحلية ، وكذلك محاولة إبراز أثر مشاركته في صياغة السياسة العامة المحلية ، حيث أن هذه العلاقة معقدة تحتاج إلى عديد من البحوث و الدراسات لفهم أبعادها و اشكالياتها ، و مختلف العوامل المؤثرة فيها من اجل تعزيز أداء المجتمع المدني وزيادة نسبة مشاركته في مختلف المراحل التي تمر بها عملية وضع السياسة العامة المحلية ، بغية المساهمة في التنمية المحلية للمجتمع و النهوض به من بؤرة التخلف التي يقبع بها.

وتجدر الإشارة إلى انه و بالرغم من كل العراقيل التي واجهت الدراسة الميدانية إلا أننا لاقينا الكثير من التشجيع و الاهتمام من العديد من المبحوثين و رؤساء الجمعيات و المسؤولين ، وخاصة الطبقة المثقفة التي تفاعلت مع موضوع البحث بكثير من الحماس.

ومما تقدم خلصت الدراسة في هذا البحث إلى الاستنتاجات التالية :

- زيادة عدد الجمعيات المؤسسة خلال العقد الأخير بنسبة كبيرة ، يؤدي إلى زيادة المشاركة في صياغة السياسات المحلية خاصة بعد تطرق قانوني البلدية والولاية إلى وجوب تدعيم الديمقراطية التشاركية .
- زيادة عدد الجمعيات الرياضية و الثقافية و العلمية المؤسسة خاصة من طرف الشباب و النخبة المثقفة يعكس الدور الذي ممكن أن تلعبه هذه الفئات في عملية المشاركة محليا ، خاصة ان النسبة الكبيرة للنشاط الجغرافي للجمعيات يكمن على المستوى المحلي.
- الجمعيات العامة تنعقد بصفة دورية و هذا يدل على الامتثال الجمعية للقوانين المنظمة لعملها.
- تعتبر الجمعيات نفسها طرف أساسي في المجتمع وهي تساهم في نشر الوعي و الشعور بالمواطنة إضافة إلى المساهمة في التنمية المحلية ، وهو الغرض الأساسي الذي أنشئت من اجله الجمعيات ، كما أن تقربها من المجتمع المحلي يمكنها من التعبير عن توجهات وأيديولوجيات المواطنين المحليين ونقلها للسلطة المحليين
- معظم الجمعيات ترى بأنه ليست هناك استجابة من طرف السلطات المحلية لمطالبها ولا تتم استشارتها في مجال تخصصها و أن اقتراحاتها لا تؤخذ بعين النظر إضافة إلى أنها لا تساهم في صنع القرار على المستوى المحلي وهو ما يؤدي إلى صعوبة تحديد و بلورة احتياجات المنطقة.
- ترى الجمعيات انه من الصائب أن تقوم السلطة المحلية الطلب من الجمعية أن تقوم بنشاطات معينة في مجال اختصاصها وان العمل بالقوانين التي تنظم عمل الجمعيات يقلل ويحد من نشاطها.
- إن اغلب الجمعيات تعتقد بان مشاركتهم في تحديد مشاكل المنطقة يزيد من وضوحها ويساهم في التعجيل بحلها و يحد من أثارها السلبية كما يؤدي بها للوصول إلى تحقيق أهدافها.
- ترى اغلب الجمعيات أن ضرورة مشاركتها في تجسيد المشاريع على المستوى المحلي سيؤدي إلى استفادة السلطات المحلية من المعلومات المقدمة لها , كما يساهم في الحد من مشاكل إنجازها و يضمن الجودة في تجسيد هذه المشاريع.
- إن تأكيد مختلف الجمعيات على أن مشاركتهم في عملية تقييم السياسات المحلية سيزيد من نسبة الثقة بين المجتمع المحلي و السلطات المحلية و يقويها ، و أنها تضمن الحصول على اكبر قدر من المعلومات اللازمة لهته العملية.

- حيث انتهت دراستنا إلى انه كلما توسعت دائرة المشاركة في صياغة السياسة العامة المحلية من طرف مختلف الفاعلين فان ذلك يسمح بتجاوز الخلافات التي تصاحب مراحل وضع السياسات العمومية ، كما انها تسمح بتجسيد مشاريع ذات جودة و تقضي على مختلف مشاكل الإنجاز و السلبيات المترتبة عنها .

بناءا على الاستنتاجات السابقة يمكن تقديم الاقتراحات التالية :

- زيادة النسبة المخصصة لدعم الجمعيات و التي تم تحديد نسبتها ب 03% من المداخيل الجبائية السنوية للبلدية.
- ضرورة إشراك الجمعيات من طرف السلطة المحلية ، وعقد الندوات و الاجتماعات لتقريب وجهات النظر ، مع الالتزام بتنفيذ مختلف التوصيات التي صودق عليها.
- تنظيم جلسة إنصات حول العمل الجمعوي والدعم والمنفعة والتمويل العمومي الخاص بالجمعيات.
- على الهيئات المحلية و المجتمع المدني وضع الخطط بما يقتضيه الواقع و حسب الإمكانيات المادية المرصودة.
- إلزام جميع المؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية بوضع آلية لإشراك الجمعيات والتشاور معها.
- الاستجابة لطلبات الجمعيات خاصة فيما يخص توفير المقرات والدعم المادي لأنشطتها .
- إصدار قوانين و تنظيمات تهدف إلى إلزام الهيئات المحلية بتدعيم مشاركة المجتمع المدني أثناء إعداد السياسات العامة.
- إن عملية تجسيد المشاريع يجب أن تكون وفق ما تم إقراره من الجميع ، مع مراعاة الجوانب المختلفة لهته العملية.
- وجوب التواصل المستمر مع المواطنين لتحديد مشاكلهم و إشراكهم في عملية متابعة تجسيد المشاريع.

قائمة
المراجع

قائمة المراجع

الكتب باللغة العربية

- ✓ إبراهيم حسنين توفيق ، النظم السياسية العربية ، بيروت ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، 2005
- ✓ أحمد رشيد ، نظرية الإدارة العامة ، ط 5 ، القاهرة ، دار المعارف ، 1981.
- ✓ أحمد شكر الصبيحي ، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي ، ط1 بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2000، ص 34
- ✓ احمد مصطفى الحسني , تحليلي السياسات , مدخل جديد في التخطيط في الأنظمة الحكومية , دبي , مطابع البيان التجارية 1994 .
- ✓ أنيسة بركات، محاضرات ودراسات تاريخية وأدبية حول الجزائر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995 .
- ✓ ثامر كامل ، محمد الخزرجي النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة ، ط 1 ، الأردن ، دار مجد لاوي للنشر والتوزيع ، 2004
- ✓ ثامر كامل محمد ، المجتمع المدني والتنمية السياسية ، ط 1 أبوظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستيراتيجية ، 2010 .
- ✓ ثامر كامل محمد الخزرجي ، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة ، عمان ، دار مجدلاوي ، 2004
- ✓ جمس انتدرسون , صنع السياسة العامة , ترجمة , عامر الكبيسي , دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، 1999
- ✓ الحبيب الجنحاني ، المجتمع المدني بين النظرية والممارسة ، عالم الفكر ، مجلد 27 ، العدد 3 ، 1999
- ✓ حسن ابشر الطيب, الدولة العصرية دولة مؤسسات , الدار الثقافية 2000
- ✓ سعد الدين إبراهيم ، تقديم لسلسلة دراسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي ، مركز ابن خلدون بالاشتراك مع دار الأمين للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1995.
- ✓ عبد الناصر جابي ، النظام السياسي الجزائري ، المجتمع المدني بين السياسة والانتقال ، دار توبقال للنشر ، الدار البيضاء ، 1998.
- ✓ عبد النور ناجي ، مدخل إلى علم السياسة ، عنابة ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، 2007 .
- ✓ عبد الوهاب بن خليف : المدخل إلى علم السياسة ، دار قرطبة للنشر والتوزيع ، المحمدية، الجزائر ، 2010
- ✓ عبد الوهاب بن خليف ، المدخل إلى علم السياسة ، الجزائر ، دار قرطبة للنشر والتوزيع ، 2010 .
- ✓ عزمي بشارة، المجتمع المدني في الوطن العربي ، ط 1 بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2000
- ✓ علي سعد إسماعيل ، مبادئ علم السياسة ، دراسة في العلاقات بين السياسة والسياسة الإجتماعية ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 2007 .
- ✓ علي عبود المحمداوي وحيدر ناظم محمد ، مقاربات في الديمقراطية والمجتمع المدني ، دراسة في الأسس والمقومات والسياق التاريخي ، صفحات للدراسات والنشر ، دمشق ، 2011.

- ✓ فاروق حميدشي ، الجماعات الضاغطة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1998.
- ✓ فاروق حميدشي ،الجماعات الصاغطة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1998 ، ص 29 .
- ✓ فهمي خليفة الفهداوي , السياسة العامة من منظور كلي في البنية و التحليل , دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ،عمان 2014 .
- ✓ فهمي خليفة الفهداوي ، السياسة العامة : منظور كلي في البنية والتحليل ، ط 1 ، دار المسيرة، عمان ، 2001.
- ✓ محمد أبو ضيف باشا خليل ، جماعات الضغط وتأثيرها على القرارات الإدارية والدولية ، الإسكندرية ، دار الجامعة الجديدة ، 2008.
- ✓ محمد هناد ، النظام السياسي الجزائري قطيعة أم استقرار ، دار توبقال للنشر ، الدار البيضاء ، 1998.

المجلات:

- ✓ عمر دراس ، الظاهرة الجمعوية في ظل الإصلاحات الجارية في الجزائر ، واقع وأفاق ، المجلة الجزائرية في الأنثرولوجية والعلوم الإجتماعية ، العدد 28 ، 2005.
- ✓ كمال عجالي ، مساهمة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في الحفاظ على الهوية الوطنية ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة منتوري ، قسنطينة العدد 16 ، 2001.
- ✓ محمود بوسنة ،الحركة الجمعوية في الجزائر ، نشأتها وطبيعة تطورها ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن والتنمية ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، العدد 17، 2002.
- ✓ منصور مرقومة ، المجتمع المدني والثقافة السياسية المحلية في الجزائر ، مجلة دفاتر السياسة والقانون ، عدد خاص ، 2011.
- ✓ مولود مسلم ، المجتمع المدني دراسة نظرية ، مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية ، العدد 9 ، 2004.

المحاضرات:

- ✓ ناجي عبد النور ، محاضرات في تحليل السياسة العامة للبيئة في الجزائر ، مدخل إلى علم تحليل السياسات العامة ، منشورات ناجي المختار، عنابة ، 2008 / 2009.

المداخلات:

- ✓ أحمد قايد نور الدين ، السياسة العامة في مجال التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر ، مداخلة ملقاة في ملتقى حول السياسات الإجتماعية ، الملتقى الوطني ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة بسكرة .

رسائل الدكتوراه و الماجستير:

- ✓ إبتسام قرقاح ، دور الفواعل غير رسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، تخصص السياسة العامة والحكومات المقارنة ، قسم العلوم السياسية ن ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2011.
- ✓ أحمد الطيب ، دور المعلومات في رسم السياسة العامة في الجزائر ؛ دراسة حالة ، رسالة ماجستير في التنظيم السياسي والإداري ، جامعة الجزائر ، 2006.
- ✓ احمد طيلب ، دور المعلومات في رسم السياسة العامة في الجزائر , دراسة حالة المجلس الاقتصادي و الاجتماعي الوطني ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير , قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية , جامعة الجزائر 2007
- ✓ ساسي سقاش ، الجمعيات البيئية في الجزائر ودورها في حماية البيئة ، رسالة ماجستير ، قسم الحقوق ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2000.
- ✓ سمية أوشن ، دور المجتمع المدني في بناء الأمن الهوياتي في العالم العربي " دراسة حالة الجزائر " ، مذكرة ماجستر في العلوم السياسية ، "كلية الحقوق والعلوم السياسية " جامعة باتنة 2009 /2010.
- ✓ ضميري عزيزة ، الفواعل السياسية ودورها في صنع السياسة في الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، تخصص : التنظيمات السياسية والإدارية ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2007 . 2008
- ✓ عزيز محمد الطاهر ، أليات تفعيل دور البلدية في التنمية المحلية في الجزائر ، رسالة ماجستير ، قسم العلوم السياسية ،كلية الحقوق والغلوم السياسية ، جامعة ورقلة ، 2009.
- ✓ نادية بونوة ، دور المجتمع المدني في صنع وتنفيذ وتقييم السياسة العامة ، دراسة حالة الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، فرع سياسات عامة وحكومة مقارنة ، جامعة الحاج لخضر، باتنة ، 2010 . 2009

مذكرات ماستر:

- ✓ زكرياء عطا الله ، دور الجماعات المحلية في صنع وتنفيذ السياسات العامة المحلية في الجزائر ، مذكرة ماستر علوم سياسية ، قسم العلوم السياسية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، بسكرة 2013 ، ص 12 .

الجرائد الرسمية:

- ✓ الميثاق الوطني الجريدة الرسمية ، العدد 61 ، 1967 ، ص 903 .

المواقع الاكترونية:

- ✓ المجتمع المدني ، متوف على الرابط : www/undp.org.arabic/goverance.osp التصفح يوم 2019/03/15
- ✓ بوجمعة غشير ، الإطار التنظيمي للجمعيات في الجزائر ، ندوة المبادرة العربية من أجل حرية الجمعيات ، عمان ، 1999 ، من موقع : www.arabifa.org/arabifa.nsf.aseatchiview
- ✓ محمد بنشريف ، دور المجتمع المدني في تقييم السياسات العامة ، متوفر على الرابط : www.taniama/ar التصفح يوم :10 /2019/02
- ✓ موقع المجتمع المدني في سياسات التنمية في الجزائر ، متوفر على الرابط : http//teseatch1506.blog.com/blog.post/zhtmu. التصفح يوم : 2019/04/05

قوانين :

- ✓ المادة 19 من دستور 1963 .

ملخص الدراسة :

تعتبر مشاركة المجتمع المدني في صياغة السياسات العامة المحلية من الأفكار التي ظهرت كمفهوم جديد وذلك نتيجة رغبة التي كانت قائمة التخلي عن الشكل التقليدي لممارسة الديمقرطية و المواطنين في تسير شؤونهم المحلية بأنفسهم و بطريقة مباشرة على أساس التمثيل ، وهذه الرغبة تجسدت في شكل مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني، محاولة منهم من أجل الوصول إلى حكم محلي ارشد، تقوم ركائزه على المشاركة ، الشفافية ، واحترام القانون .

حيث خلصت الدراسة الى ان المجتمع المدني في البلدية محل الدراسة يعتبر شريك اساسي في عملية صياغة السياسة العامة المحلية ، كما يعتبر المجتمع المدني في البلدية محل الدراسة ان المساهمة في صياغة السياسة العامة ستساهم في تفعيلها .

Research summary :

The participation of civil society in the formulation of local public policies is one of the ideas that emerged as a new concept because of the desire of citizens to carry out their local affairs directly and directly, and to abandon the traditional form of democratization based on representation. This desire was embodied in the form of civil society institutions and organizations, Trying to reach a rational local government, whose pillars are participation, transparency and respect for the law.

The study concluded that the civil society in the municipality is considered a key partner in the process of formulating the local public policy, and civil society in the municipality considers that contributing to the formulation of public policy will contribute to activating it.

Key words : the civil society , the local public policies